الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية UN .47.01

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شهادة تصحيح المذكرة

يشهد الأستاذ حكيم سمير بصفته (رئيسا أو مناقشا)
في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر للطالب(ة): خنيسي زينب
رقم التسجيل: 210295331138 ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية التخصص: تنظيم سياسي وإداري الموسم الجامعي: 2024/2025

أن المذكرة المعنونة بـ
الارهاب الرقمي ودوره في التنمية المستدامة

تم تصحيحها من طرف الطالب وهي صالحة للإيداع.

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح (رئيس اللجنة أو الممتحن)

د. حكيم سمير

غرداية في: 2025/01/03

رئيس القسم
رئيس قسم العلوم السياسية
أبصير طارق

جامعة غرداية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

ملاحظة: تودع هذه الوثيقة على مستوى القسم

Scanné avec CamScanner

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاتصال الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة:

زينب شنيني

إشراف:

د العلمي بن عطاء الله

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 01 جوان 2025 أمام اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سمير حكيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
العلمي بن عطاء الله	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
حمزة خير الناس	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاتصال الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة:

زينب شنيني

إشراف:

د العلمي بن عطاء الله

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 01 جوان 2025 أمام اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سمير حكيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
العلمي بن عطاء الله	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
حمزة خير الناس	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ

عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[سورة التوبة: 105]

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليّ بنعمة العلم، ووهبني التّوفيق والسّداد، وأعانني على إتمام هذا البحث.

أتقدّم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان، وجميل التّقدير والاحترام، إلى الأستاذ الدكتور "العلمي عطالله" الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى دعمه وتوجيهاته القيّمة، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنّي خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وعمله.

الشّكر موصول أيضا إلى منارات الهدى، أساتذتي الأفاضل بجامعة غرداية.

كما أتقدّم بخالص التّقدير والعرفان إلى كلّ من أنار دربي، ومن كان له الفضل في تعليمي والدي الكريمين.

وإلى كلّ من ساعدني من قريب وبعيد.

فجزاهم الله عنّي جميعا خير جزاء والحمد لله ربّ العالمين.

إهداء

أهدي هذا العمل

لمن كان سببا في وجودي أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أمي الحنونة أطال الله عمرها وأمدها بالصحة والعافية

إلى من شجعني على إكمال دراستي زوجي الغالي

إلى أولادي كل واحد باسمه أمينة، شيماء، حليمة، ابراهيم، سمية

إلى اخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من الصعاب

إلى جميع استاذتي الكرام

وأخص بالذكر المشرف الدكتور **العلمي عطاالله**

وإلى من ساندني في إنجاز هذا العمل

شكرا لكم

شنيني

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

مخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الدور المحوري الذي يلعبه الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة. تنطلق المذكرة من فرضية أن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال لم يعد مجرد رفاهية، بل أصبح محركًا أساسيًا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية لبناء مجتمعات مستدامة وشاملة.

تُسلط الدراسة الضوء على مساهمة الاتصال الرقمي في تمكين المشاركة المجتمعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية والمسؤولية، وبناء ثقافة الحوار. كما تُبرز كيف يدعم الاتصال الرقمي منظمات المجتمع المدني في توسيع نطاق عملها، تعزيز التنسيق، وتمكين الفئات المهمشة من إيصال صوتها. من الناحية الاجتماعية، تُبين الدراسة أن الاتصال الرقمي يُحسن من مستوى التعليم والتوعية، ويُعزز من التكافل والتفاعل الاجتماعي. اقتصاديًا، سياسيا.

تُخلص الدراسة إلى أن الاستثمار الفعال في الاتصال الرقمي، مصحوبًا ببرامج لتنمية المهارات الرقمية وسياسات حوكمة رشيدة، يُعدّ ضروريًا لتعظيم الاستفادة من إمكاناته في دفع عجلة التنمية المستدامة بكافة أبعادها.

الكلمات المفتاحية: اتصال رقمي، تنمية مستدامة، تحول رقمي، الشفافية، تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims to investigate the pivotal role of digital communication in achieving sustainable development. The thesis starts from the premise that technological progress in communication is no longer just a luxury, but has become a fundamental driver for the social, economic, and political transformations necessary to build sustainable and inclusive societies.

The study highlights digital communication's contribution to empowering community participation by facilitating access to information, fostering transparency and accountability, and building a culture of dialogue. It also emphasizes how digital communication supports civil society organizations in expanding their operations, enhancing coordination, and enabling marginalized groups to voice their concerns. Socially, the study demonstrates that digital communication improves education and awareness levels, and strengthens social solidarity and interaction. Economically and politically, its impact is equally significant.

The study concludes that effective investment in digital communication, accompanied by digital skills development programs and sound governance policies, is essential to maximize its potential in driving sustainable development across all its dimensions.

Keywords: Digital communication, Sustainable development, Digital transformation, Transparency, Achieving sustainable development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان II

إهداء III

ملخص الدراسة..... IV

فهرس المحتويات VI

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاتصال الرقمي والتنمية المستدامة

تمهيد 16

المبحث الأول: ماهية الاتصال الرقمي 17

المطلب الأول: مفهوم الاتصال الرقمي..... 17

الفرع الأول: تعريف الاتصالات الرقمية 17

الفرع الثاني: خصائص ومزايا الاتصال الرقمي 20

الفرع الثالث: مستويات الاتصال الرقمي..... 22

المطلب الثاني: وظائف الاتصال الرقمي..... 23

الفرع الأول: أهداف الاتصال الرقمي 23

الفرع الثاني: وسائل الاتصال الرقمي..... 24

الفرع الثالث: وظائف الاتصال الرقمي 25

المطلب الثالث: معوقات الاتصال الرقمي..... 27

الفرع الأول: محددات الاتصال الرقمي 27

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الاتصال الرقمي..... 28

الفرع الثالث: معوقات الاتصال الرقمي 29

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة 31

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 31

الفرع الأول: مفهوم التنمية..... 31

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة 32

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 34

المطلب الثاني: الخصائص والمؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة..... 35

الفرع الأول: خصائص ونظريات التنمية المستدامة 35
الفرع الثاني: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة..... 37
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة..... 38
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة 38
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 39
الفرع الثالث: معوقات التنمية المستدامة.....38
خلاصة الفصل 43

الفصل الثاني: علاقة الاتصال الرقمي بتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد 45
المبحث الأول: أهمية الاتصال الرقمي في تمكين مشاركة المجتمع المدني في التنمية 46
المطلب الأول: دور الاتصال الرقمي في تعزيز المشاركة المجتمعية 46
الفرع الأول: تسهيل الوصول إلى المعلومات 46
الفرع الثاني: تعزيز الشفافية والمسؤولية 49
الفرع الثالث: بناء ثقافة الحوار والمساءلة..... 50
المطلب الثاني: مساهمة وسائل الاتصال الرقمي في دعم منظمات المجتمع المدني 52
الفرع الثاني: توسيع نطاق الحملات التوعوية والمبادرات المجتمعية..... 53
الفرع الثالث: تمكين الفئات المهمشة من إيصال صوتها والمشاركة في التنمية 54
المبحث الثاني: التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاتصال الرقمي على التنمية 56
المطلب الأول: التأثير الاجتماعي..... 56
الفرع الأول: تحسين مستوى التعليم والتوعية المجتمعية 56
الفرع الثاني: تعزيز التكافل والتفاعل الاجتماعي عبر الشبكات الرقمية..... 58
الفرع الثالث: نشر ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع..... 59
المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي 60
الفرع الأول: دعم الابتكار والتحول الرقمي في الاقتصاد 60
الفرع الثاني: تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات الاتصال الرقمي 62
الفرع الثالث: تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة الاقتصادية..... 63

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: التأثير السياسي 64

الفرع الأول: تعزيز المشاركة السياسية والمدنية 64

الفرع الثاني: زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في الحكم..... 66

الفرع الثالث: التأثير على الأمن السيبراني وحماية البيانات 67

خلاصة الفصل 69

خاتمة..... 70

قائمة المصادر والمراجع 76

مقدمة

1. توطئة

شـــهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية على كافة الأصـــعدة، لم تقتصـــر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل امتدت لتشمل طريقة تفاعل البشر مع بعضهم ومع بيئتهم. في قلب هذه التحولات، يبرز مفهوم التنمية المسـتدامة كإطار فكري وعملي ضـروري لضـمان مسـتقبل مزدهر للأجيال الحالية والقادمة، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصـادية، الاجتماعية، والبيئية. لم يعد السـعي نحو النمو الاقتصـــادي كافيًا بحد ذاته، بل بات مقترنًا بضـــرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وضـــمان العدالة الاجتماعية، ليصبح مفهوم التنمية المستدامة بوصلة توجه السياسات والاستراتيجيات على المستويين العالمي والمحلي.

في موازاة هذا الســـعي نحو التنمية المســـتدامة، برزت الثورة الرقمية كظاهرة عالمية غيرت وجه الاتصـال البشـري بشـكل جذري. لقد أحدثت التطورات المتسـارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصـال، من الإنترنت وشـبكات التواصـل الاجتماعي إلى الذكاء الاصـطناعي وتحليل البيانات الضـخمة، نقلة نوعية في سـبل الوصـول إلى المعلومات، تبادل المعرفة، وتنظيم العمليات على نطاق واسـع. هذه الأدوات والمنصـات الرقمية لم تعد مجرد وســائل ترفيه أو أدوات عمل محدودة، بل أصـــبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مؤثرة في جميع جوانب الوجود البشري.

إن التقاء مساري التنمية المستدامة والاتصال الرقمي يُنتج تفاعلاً ديناميكيًا ذا أهمية قصوى. فالقدرات الهائلة التي تُقدمها التكنولوجيا الرقمية، من حيث السـرعة والانتشـار والقدرة على التفاعل، تُشـكل رافعة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لم يعد الاتصال الرقمي مجرد وسيلة لتبادل الرسائل، بل بات محركًا أساسيًا لتمكين المجتمعات، دفع الابتكار، وتعزيز الشـفافية، وهي كلها عناصـر حيوية لنجاح أي اسـتراتيجية تنموية شاملة ومستدامة.

وعليه، تبرز الحاجة الملحة إلى فهم كيفية توظيف هذه الأدبيات الرقمية بفعالية لدعم التنمية المستدامة. فمن خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد والمؤسسات، وتوفير بيئة مواتية للابتكار والمزيج الاقتصادي الشامل، يمكن للاتصال الرقمي أن يُسهم في تجاوز التحديات القائمة وتحقيق الأهداف الطموحة لخطط التنمية. هذا يتطلب استراتيجيات واضحة ومقاربات متكاملة تضمن أن تكون الفوائد الرقمية متاحة للجميع.

2. الإشكالية

إن استكشاف العلاقة التكاملية بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتأثيره على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. أيضا تقديم رؤى معمقة حول الفرص التي تُتيحها التكنولوجيا الرقمية لدفع عجلة التنمية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي قد تظهر، سعيًا لبلورة فهم شامل يدعم صياغة سياسات وبرامج تنموية أكثر فعالية وشمولية في عصر الرقمنة، يتطلب العديد من التضحيات والعمل من أجل الوصول للأهداف المسطرة من قبل الجهات المختصة في تطوير هذه المجالات ولذلك من خلال ما تم طرح نسعى بدورنا للإجابة على الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يساهم الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة؟**

3. التساؤلات الفرعية

تندرج من الإشكالية الرئيسية للدراسة التساؤلات الفرعية التالية، والتي تهدف إلى تفكيك جوانب الموضوع والوصول إلى فهم شامل لدور الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة:

- ما هو الدور الذي يلعبه الاتصال الرقمي في تعزيز المشاركة المجتمعية؟
- كيف يساهم الاتصال الرقمي في دعم منظمات المجتمع المدني في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة؟

- ما هي أبرز التأثيرات الاجتماعية للاتصال الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة؟
- كيف يؤثر الاتصال الرقمي اقتصاديًا على مسار التنمية المستدامة؟
- ما هي الأبعاد السياسية لتأثير الاتصال الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة، وما أبرز التحديات المصاحبة؟

4. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة سابقًا، تمت صياغة الفرضيات التالية، التي تمثل الإجابات الأولية التي تسعى الدراسة إلى التحقق منها:

- يساهم الاتصال الرقمي بشكل فعال في تعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال توفير منصات للتعبير وتبادل المعلومات، مما ينعكس إيجابًا على دعم التنمية المستدامة.
- يدعم الاتصال الرقمي منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تسهيل التنسيق، توسيع نطاق الحملات، وتمكين الفئات المهمشة.
- للاتصال الرقمي تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في تحسين التعليم، دعم الابتكار، وتعزيز الشفافية، على الرغم من وجود تحديات مرتبطة بالأمن السيبراني.

5. أسباب اختيار الموضوع

عند تشكل أي موضوع في ذهن الباحث من خلال جملة من الأسباب تقوده لاختيار موضوع الدراسة والمتفق عليه عند الباحثين العلميين أن عملية اختيار الموضوع ليست خاضعة لعامل الصدفة أو العفوية، واختيار الموضوع لا يكون بصفة اعتباطية، بل هي عملية قائمة على جملة من الأسباب والعوامل تقسم إلى عوامل موضوعية وأخرى تكون ذاتية، وفيما يلي سرد لأهم تلك العوامل:

أ. الأسباب الذاتية:

- ينبع الاهتمام بالموضوع من شغف شخصي بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الاتصال، وإدراكنا المتزايد لتأثيراتها العميقة على بنية المجتمعات وسلوك الأفراد.
- الرغبة في المساهمة ببحث يسلط الضوء على تلاقي مجالين حيويين، وهما التكنولوجيا والتنمية، وتقديم رؤى قد تفيد في صياغة السياسات المستقبلية.

ب. الأسباب الموضوعية:

- يمثل الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة قضيتين مركزيتين على الأجندة العالمية والمحلية، مما يجعل دراسة العلاقة بينهما ذات أهمية قصوى في ظل التحديات الراهنة.
- على الرغم من وجود دراسات متفرقة، إلا أن هناك حاجة ملحة لدراسات عربية شاملة ومتعمقة تتناول الدور المحددة للاتصال الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور متكامل (اجتماعي، اقتصادي، سياسي).
- يمتلك الاتصال الرقمي إمكانات هائلة لدفع عجلة التنمية في الدول النامية، لا سيما في مجالات التعليم، الصحة، الشمول المالي، والحوكمة، مما يستدعي استكشاف هذه الإمكانات وتحديد سبل تفعيلها.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف البحثية والعلمية، التي تسعى إلى تقديم فهم أعمق لدور الاتصال الرقمي في مسيرة التنمية المستدامة:

- استعراض الطرق التي يدعم بها الاتصال الرقمي عمل منظمات المجتمع المدني، مما يعزز من قدرتها على المساهمة في التنمية.

- ❖ تبيان الأثر الاقتصـــادي للاتصـــال الرقمي، بما في ذلك دوره في دعم الابتكار وتنمية المشـــاريع وتحديات الفجوة الرقمية.
- ❖ تحديد المفاهيم الأســاســية المرتبطة بالاتصـــال الرقمي والتنمية المســتدامة، وبيان العلاقة النظرية بينهما.
- ❖ تحليل التأثيرات الاجتماعية المترتبة على الاتصـــال الرقمي ودورها في الارتقاء بالوعي والتماســـك المجتمعي لدعم التنمية المستدامة.
- ❖ تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تفيد صناع القرار والفاعلين في توظيف الاتصال الرقمي بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ دراسة الانعكاسات السياسية للاتصال الرقمي على الحوكمة، الشفافية، ومكافحة الفساد، مع الإشارة إلى قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات.
- ❖ الكشف عن الآليات التي يُساهم بها الاتصال الرقمي في تعزيز المشاركة المجتمعية على مختلف المستويات.

7. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، نظرًا لكونها تتناول موضوعًا يتقاطع مع أبرز التحديات والفرص المعاصرة:

- ❖ تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بالمعرفة حول العلاقة المتشابكة بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى المزيد من الأبحاث المعمقة، خاصة في السياق العربي. كما أنها قد تفتح آفاقًا لدراسات مستقبلية في هذا المجال البيني.
- ❖ توفر الدراسة رؤى وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية تستغل الإمكانات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات مختلفة.

- ❖ يمكن للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاستفادة من النتائج والتوصيات لتعزيز استخدامها للأدوات الرقمية في حملاتها التوعوية، جهود التعبئة، وتوسيع نطاق تأثيرها.
- ❖ تُبرز الدراسة الفرص الاقتصادية التي يخلقها الاتصال الرقمي، مما قد يشجع على الابتكار وتطوير مشاريع رقمية تخدم أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ تُعزز الدراسة الوعي العام بأهمية الاتصال الرقمي كأداة للمشاركة والتمكين، وتُشجع الأفراد على تبني ممارسات رقمية مسؤولة تخدم التنمية المستدامة.

8. تحديد مفاهيم الدراسة

إن تحديد مفاهيم ومتغيرات الدراسة ومن ثم شرح المصطلحات المستخدمة في أي دراسة علمية يعد من المراحل الأساسية في إتمام البحث العملي على الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة، كما يعد توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة مهما جدا من أجل فهم المقصود من كل المتغيرات فالفهم الأمثل للموضوع وأبعاده يكون يشكل شبكة مفاهيمية لتحليل وتقصي واقع الدراسة، وفيما يلي تعريف إجرائي لأهم متغيرات الدراسة الحالية:

- **الاتصال الرقمي (Digital Communication):** يُقصد به في هذه الدراسة عملية تبادل المعلومات، الأفكار، والمشاعر بين الأفراد والمجموعات والمؤسسات عبر الوسائل والمنصات التكنولوجية الرقمية، مثل الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، تطبيقات المراسلة الفورية، والمواقع الإلكترونية، والتي تعتمد على البيانات الثنائية (صفر وواحد) في نقل المحتوى وتخزينه ومعالجته. يتميز الاتصال الرقمي بالتفاعلية، السرعة، والانتشار الواسع.

- **التنمية المستدامة (Sustainable Development):** تُعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وهي مفهوم شمولي

يرتكز على ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومتوازنة: البعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي الشامل)، البعد الاجتماعي (العدالة الاجتماعية والشمول)، والبعد البيئي (حماية الموارد الطبيعية والمناخ).

9. منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا على المنهج الوصفي. بحيث يتيح هذا المنهج جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بظاهرة الاتصال الرقمي وتأثيراته، ثم تحليلها وتفسيرها بشكل معمق للوصول إلى استنتاجات منطقية وموضوعية.

كما اعتمدنا في جمع البيانات على الدراسات المكتبية أو السابقة، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات الأكاديمية، الكتب، المقالات العلمية، الرسائل الجامعية، التقارير العلمية، والمؤسسات البحثية المتخصصة في مجالات الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة.

10. مقاربات الدراسة

- **المقاربة الاتصالية (الإعلامية):** تركز المقاربة الاتصالية على دراسة الاتصال الرقمي باعتباره ظاهرة تواصلية حديثة نشأت بفعل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما أفرزته من وسائط متعددة مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. تهتم هذه المقاربة بتحليل كيفية نقل الرسائل الرقمية وتداولها بين الأفراد والمجتمعات، ومدى تفاعلهم معها، إلى جانب الوقوف على خصائص الاتصال الرقمي من حيث السرعة، التفاعلية، الانفتاح العابر للحدود، وتعدد الوسائط. كما تتيح هذه المقاربة إبراز دور الاتصال الرقمي في خلق بيئات معلوماتية جديدة أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التواصل التقليدية.

- **المقاربة التنموية:** تسعى المقاربة التنموية إلى دراسة العلاقة بين الاتصال الرقمي وجهود التنمية المستدامة، مركزة على مدى مساهمة الوسائط الرقمية في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. تبرز هذه المقاربة كيف أسهم الاتصال الرقمي في دعم السياسات والبرامج التنموية من خلال تسهيل الوصول إلى

المعلومات، وتحفيز المبادرات المحلية، وتمكين المجتمعات من متابعة مشـــاريع التنمية. كما تســـتند هذه المقاربة إلى مؤشـــرات التنمية المســـتدامة التي ترتبط بشـــكل وثيق بإتاحة التقنيات الحديثة وتحســـين البنية الرقمية.

- **المقاربة السـوسـيو-ثقافية (الاجتماعية الثقافية):** تهتم المقاربة السـوسـيو-ثقافية بدراسـة أثر الاتصـال الرقمي على البناء الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات، من خلال تتبع التحولات التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية في منظومة القيم والسـلوكيات والعلاقات الاجتماعية. تبين هذه المقاربة كيف أسـهم الاتصـال الرقمي في نشـر ثقافات جديدة، وزيادة مسـتوى الوعي بالقضـايا البيئية والاجتماعية، وإعادة صـياغة مفاهيم الانتماء والمشـاركة داخل الفضـاء الافتراضـي، بما يعكس امتداد تأثير الاتصـال الرقمي إلى الجوانب الرمزية والثقافية للمجتمع.

- **المقاربة الحوكمية:** تركز هذه المقاربة على دراسـة العلاقة بين الاتصـال الرقمي ومبادئ الحوكمة الرشـيدة مثل الشـفافية، النزاهة، المسـاءلة والمشـاركة في صـنع القرار. تبرز كيف مكّن الاتصـال الرقمي من تطوير نماذج الحكومة الإلكترونية، وتسـهيل وصـول المواطنين إلى البيانات العمومية والخدمات الإدارية، ما سـاهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. كما تسمح هذه المقاربة بتفسير دور الوسائط الرقمية في مكافحة الفساد ودعم مراقبة المشاريع التنموية عبر إتاحة المعلومات للجمهور.

- **المقاربة التشاركية:** تعتمد المقاربة التشاركية على فكرة أساسية مفادها أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود مشاركة فعالة من مختلف الفاعلين في المجتمع، سواء كانوا أفرادًا، منظمات، أو هيئات رسمية. توضح هذه المقاربة كيف وفرت الوسائط الرقمية فضاءات تفاعلية أتاحت للمواطنين والفاعلين المدنيين المساهمة في النقاشـات العمومية، اقتراح الحلول، ومتابعة تنفيذ المشـاريع التنموية. كما تؤكد على أهمية الاتصـال الرقمي في تسهيل الحوار الاجتماعي وإشراك الفئات المهمشة في صنع السياسات.

- **مقاربة الأمن الرقمي:** تركز مقاربة الأمن الرقمي على التحديات والرهانات المرتبطة بحماية المعطيات والمعلومات ضمن الفضاء الرقمي. توضح أهمية تأمين الشبكات وقواعد البيانات ضد الهجمات السيبرانية والاختراقات التي قد تمس بمصداقية الأنظمة الرقمية وتعرقل مسار التنمية. كما تبين هذه المقاربة ضرورة وضع أطر تشريعية وتنظيمية لضمان سلامة المعلومات الرقمية، بما يحافظ على الثقة في الوسائط الحديثة ويعزز استدامة استخدامها في خدمة التنمية.

11. الدراسات السابقة

في إطار مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع دور الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، تم اختيار ثلاث دراسات تمثل مستويات مختلفة من البحث الأكاديمي، لتسليط الضوء على مقاربات سابقة في هذا المجال:

1. معتصم محمد إسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

تتناول هذه الأطروحة بالتحليل العلاقة بين الاستثمارات بمختلف أنواعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على الرغم من أن الأطروحة تركز بشكل رئيسي على الجانب الاقتصادي للاستثمارات، إلا أنها تتقاطع مع موضوع الاتصال الرقمي من حيث أن التنمية المستدامة تتطلب بنية تحتية رقمية قوية وجذابة للاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا، مما يسهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. تُبرز الأطروحة أهمية البيئة المحفزة للاستثمار، والتي يمكن للاتصال الرقمي أن يعززها من خلال توفير معلومات شفافة وتبسيط الإجراءات، مما يدعم الابتكار والنمو المستدام.

2. زرنوح ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

تسعى هذه الرسالة إلى تقييم إشكالية التنمية المستدامة في السياق الجزائري، وتحليل التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيقها. رغم أن تاريخ الرسالة يعود لما قبل الانتشار الواسع للاتصال الرقمي بشكله الحالي، إلا أنها توفر أرضية تحليلية لفهم السياق الذي تطورت فيه جهود التنمية في الجزائر. يمكن لهذه الدراسة أن تكون نقطة انطلاق لمقارنة الوضع الراهن بعد انتشار الاتصال الرقمي، ومدى مساهمته في تجاوز الإشكاليات التي طرحتها الدراسة في ذلك الوقت، لا سيما في جوانب التوعية المجتمعية والمشاركة وتيسير الوصول إلى المعلومات.

3. مخانية نور اليقين، "أثر استخدام وسائل الاتصال الرقمي على تحسين جودة الاتصال الداخلي – دراسة ميدانية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة"، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، اختصاص: اتصال وعلاقات عامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2024/2023.

تركز هذه المذكرة على دراسة تأثير الاتصال الرقمي على جودة الاتصال الداخلي في مؤسسة تعليمية. على الرغم من أن نطاقها محدد بالاتصال الداخلي، إلا أنها تقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير الأدوات الرقمية على بيئة العمل والفعالية التنظيمية. يمكن استقراء نتائجها لتأكيد فرضية أن الاتصال الرقمي يُحسن من الكفاءة والتنسيق، وهو ما يُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي مؤسسة أو قطاع، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات التي تعمل على تحقيق التنمية. كما أنها تُسلط الضوء على أهمية الاتصال الفعال كعنصر تمكين لأي تحول رقمي.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة التي تم اختيارها (أطروحة دكتوراه، رسالة ماجستير، مذكرة ماستر) بعدة جوانب أساسية، مما يمنحها إسهامًا نوعيًا في فهم العلاقة بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة. على الرغم من أن هذه الدراسات تناولت جوانب ذات صلة، إلا أن دراستنا تنفرد بالميزات التالية:

1. الشـــمولية والتكامل في التناول: بينما تتناول أطروحة الدكتوراه ("دور الاســـتثمارات في تحقيق التنمية المستدامة" لمعتصم محمد إسماعيل) الجانب الاقتصادي بشكل رئيسي، وتتعامل رسالة الماجستير ("إشكالية التنمية المسـتدامة في الجزائر" لزرنوح ياسـمينة) مع التحديات العامة للتنمية في سـياق محدد، وتركز مذكرة الماسـتر ("أثر اسـتخدام وسـائل الاتصـال الرقمي على تحسـين جودة الاتصـال الداخلي" لمخانية نور اليقين) على بعد تطبيقي محدود للاتصال الرقمي؛ تتميز دراستنا بتقديم مقاربة شاملة ومتكاملة. نحن لا نقتصر على بعد واحد، بل نستكشف التفاعل المعقد بين الاتصـال الرقمي والأبعاد الثلاثة للتنمية المسـتدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية) بشكل متوازٍ ومترابط. هذا الشمول يتيح فهمًا أعمق للروابط المتبادلة بين هذه الأبعاد وكيفية مساهمة الاتصال الرقمي في تحقيقها جميعًا.

2. التركيز المباشر على الدور التمكيني للاتصال الرقمي في التنمية المستدامة: قد تُشير الدراسات السابقة بشـكل غير مباشـر إلى أهمية الاتصـال الرقمي أو التكنولوجيا في سـياقاتها الخاصـة، مثل دور الاتصـال الداخلي في تحسين الجودة (مخانية نور اليقين) أو تأثير الاستثمارات الاقتصـادية (معتصـم محمد إسماعيل) التي قد تشمل استثمارات في البكنولوجيا.

على النقيض، تركز دراسـتنا بشـكل مباشـر ومحوري على تحليل الدور التمكيني والداعم للاتصـال الرقمي كقوة دافعة في تحقيق التنمية المستدامة. نحن لا نصف فقط وجود الاتصال الرقمي، بل نحلل الآليات الدقيقة التي من خلالها يُصـبح هذا الاتصـال محركًا للتنمية عبر تعزيز المشـاركة المجتمعية، دعم منظمات المجتمع المدني، دفع الابتكار الاقتصـادي نحو حلول مستدامة، وزيادة الشفافية والحوكمة الرشيدة في الشأن السياسي.

3. الحداثة ومعالجة التحديات المعاصرة: تعود رسالة الماجستير (زرنوح ياسمينة) إلى عام 2006، مما يعني أنها لم تستطع استيعاب التطورات الهائلة التي شهدها الاتصال الرقمي منذ ذلك الحين، مثل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي، وتطبيقات البيانات الضخمة.

تعتمد دراستنا على أحدث الأدبيات والمستجدات في مجال الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة، مما يجعلها أكثر حداثة وذات صلة بالواقع المعاصر. كما أن دراستنا لا تكتفي ببيان الجوانب الإيجابية، بل تُقدم نظرة متوازنة تُسلط الضوء على التحديات الراهنة المرتبطة بالاتصال الرقمي مثل الفجوة الرقمية والأمن السيبراني في سياق التنمية، وهو ما لا يتوفر بنفس العمق في الدراسات السابقة المختارة. هذا التناول المتوازن يجعل النتائج أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

12. صعوبات البحث

واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والتحديات، التي وإن لم تعق سير البحث بشكل جذري، إلا أنها تطلبت جهدًا إضافيًا وتكيّفًا منهجيًا:

- **حداثة وتطور الموضوع:** يُعدّ الاتصال الرقمي مجالًا دائم التطور والتغير، مما يستلزم متابعة مستمرة لأحدث التطورات والتطبيقات، وهو ما يتطلب جهدًا بحثيًا كبيرًا لضمان حداثة المعلومات وصلاحيتها.
- **تعدد الأبعاد وتداخلها:** يتناول البحث علاقة بين مفهومين واسعين ومتداخلين (الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة)، وكل منهما يحمل أبعادًا متعددة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية)، مما استدعى جهدًا كبيرًا في التنظيم والربط المنطقي بين هذه الأبعاد.
- **ندرة الدراسات العربية المتخصصة والشاملة على حسب علمنا ومجهودنا:** على الرغم من وجود بعض الأبحاث، إلا أن الدراسات العربية التي تتناول العلاقة بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة

بشكل متكامل وعميق لا تزال قليلة نسبيًا، مما جعل عملية جمع المراجع العربية المتخصصة أكثر صعوبة مقارنة بالمراجع الأجنبية.

- **الحاجة إلى التحديث المستمر للمعلومات:** طبيعة الاتصال الرقمي الديناميكية تعني أن بعض المعلومات أو الإحصائيات قد تصبح قديمة بسرعة، مما يتطلب مراجعة وتحديثًا مستمرين للبيانات لضمان دقة النتائج.
- **صعوبة التمييز بين الأثر المباشر وغير المباشر:** في بعض الأحيان، كان من الصعب الفصل بشكل قاطع بين التأثيرات المباشرة للاتصال الرقمي وتلك التي تنتج عن عوامل أخرى متداخلة مع التطور الرقمي، مما يتطلب دقة في التحليل والاستنتاج.

13. تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين رئيسيين يسبقهما إطار تقديمي. يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والدراسات النظرية المتعلقة بمحوري البحث، حيث يخصص المبحث الأول لاستعراض ماهية الاتصال الرقمي من حيث تعريفه، خصائصه، وظائفه، ومعوقاته. بينما يُركز المبحث الثاني من الفصل ذاته على ماهية التنمية المستدامة، متناولًا مفهومها، خصائصها، ومبادئها وأبعادها الأساسية.

أما الفصل الثاني، فيتعمق في العلاقة بين الاتصال الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يخصص المبحث الأول منه لتبيان أهمية الاتصال الرقمي في تمكين مشاركة المجتمع المدني في التنمية. ويُقدم المبحث الثاني تحليلًا مفصلًا للتأثيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية للاتصال الرقمي على مسار التنمية. وتُختتم الدراسة بتقديم خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها ومجموعة من التوصيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاتصال الرقمي والتنمية المستدامة

تمهيد

يشكل هذا الفصل الأساس النظري للدراسة، إذ يسلط الضوء على المفاهيم المحورية التي ترتكز عليها العلاقة بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة .في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبح الاتصال الرقمي يمثل أداة فعالة في مختلف المجالات، خاصة فيما يتعلق بالتنمية بمختلف أبعادها، لذلك من الضروري التطرق إلى ماهية الاتصال الرقمي، خصائصه، وأهم وظائفه، بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي قد تحول دون تحقيق أهدافه.

كما يُعد مفهوم التنمية المستدامة أحد أبرز المفاهيم التي تبلورت خلال العقود الأخيرة لمواجهة التحديات التنموية المعاصرة، حيث تهدف إلى إحداث توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة .وبالتالي، فإن فهم أبعاد وأهداف التنمية المستدامة يكتسب أهمية بالغة عند دراسة مدى إسهام الاتصال الرقمي في تحقيقها .هذا التناول المفاهيمي يساعد على بناء تصور متكامل حول كيف يمكن توظيف الأدوات الرقمية في دفع عجلة التنمية المستدامة، ولتوضيح هذا أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاتصال الرقمي

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية الاتصال الرقمي

أحدثت التكنولوجيا الحديثة في ميدان الاتصال والمعلومات تحولًا جذريًا في العديد من جوانب الحياة، نظرًا لما تتركه من أثر عميق على مختلف المنظمات اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. وقد شهد هذا المجال تطورًا متسارعًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مما جعله عنصرًا محوريًا في حياة الإنسان اليومية. فقد ساهمت هذه التكنولوجيا في تعزيز التواصل الإلكتروني وتبادل المعلومات بسرعة وفعالية وبتكاليف منخفضة، الأمر الذي يشكل تحديًا أمام المؤسسات في سبيل امتلاك الوسائل والتقنيات الحديثة للسيطرة على تدفق المعلومات وضمان فعالية الاتصال والتحكم فيه.

المطلب الأول: مفهوم الاتصال الرقمي

يُعد الاتصال الرقمي من أبرز مظاهر التحوّل التكنولوجي في العصر الحديث، إذ غيّر جذريًا من أساليب التفاعل وتبادل المعلومات. وقد أصبح أداة أساسية في مختلف مجالات الحياة، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، وفي هذا المطلب سوف نحاول إيضاح جل ما يتعلق بمتغير الاتصال الرقمي.

الفرع الأول: تعريف الاتصالات الرقمية

أولا: نشأة الاتصالات الرقمية

شهدت تكنولوجيا الاتصال تطورًا جذريًا منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث تمكن العلماء في تلك الفترة من تحويل الإشارات التماثلية إلى إشارات رقمية، وهو ما شكّل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة بدأت فيها التقنيات الرقمية تحل تدريجيًا محل الأجهزة التناظرية التقليدية،[1] وقد ساهم هذا التحول في إحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات، لاسيما مع بروز الاتصال الإلكتروني وتطور البث الفضائي، إلى جانب الإنجازات

[1] Touati, L. Benchikh, H. (2021). La communication internefacteur stratégique de bien-être au travail cas de la compagnie internationale d'assurance et de réassurance, Internal communication, a strategic factor in well-being at work, case of the international insurance and reinsurance company Revue des sciences administratives et financières, 05 (01). P 86

العلمية المتسارعة التي مهدت الطريق أمام قفزات تكنولوجية كبرى في مجال الاتصال، خاصة مع بداية الألفية الثالثة. ويمكن تلخيص أهم هذه القفزات على النحو الآتي:

- **القفزة الأولى:** تمثلت في اختراع الترانزستور عام 1948على يد العلماء الأمريكيين" براتان"، "باردين"، و"شوكلي"، والذين حصلوا لاحقًا على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1956، نظير هذا الابتكار الذي أسهم بشكل كبير في تصغير حجم أجهزة الإرسال والاستقبال ضمن أنظمة الاتصالات.
- **القفزة الثانية:** تمثلت في تطوير الدوائر المتكاملة الصغيرة وعالية الكثافة، وهو ما أتاح تصغير حجم الحواسيب وتحويلها إلى أجهزة شخصية محمولة، سهلت استخدامها على نطاق واسع.
- **القفزة الثالثة:** جاءت مع نشر العالم الأمريكي" كلود شانون "لبحثه التأسيسي في مجال الاتصالات الرقمية، حيث وضع من خلاله الأسس النظرية لهذا النوع من الاتصال الذي يتميز بكفاءة عالية في نقل المعلومات.

وقد اتجه مسار تطور الاتصال منذ النصف الثاني من القرن العشرين نحو ما يُعرف اليوم بـ"عصر الاتصال الإلكتروني"، وهو عصر اتسم بسرعة التطور وتشعب مجالاته، حتى بات من الصعب مجاراة وتيرة هذا التحول المتسارع. ومن أبرز مجالات هذا التقدم نذكر:[1]

- الاتصالات بين الحواسيب وشبكات الربط الرقمية.
- الاتصال الفضائي عبر الأقمار الصناعية والسماوات المفتوحة.
- استخدام الألياف الضوئية وتكنولوجيا أشعة الليزر في نقل البيانات.
- وأخيرًا، الثورة الكبرى في مجال الاتصالات الشخصية، والمتمثلة في تقنيات الاتصال المحمول.

[1] رضا زاوش، دور الاتصال الرقمي في تحقيق رضا الزبون، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد 02، الجزائر، 2022. ص13

ثانيا: تعريف الاتصالات الرقمية

شـــهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات تكنولوجية جذرية، خاصـــة في مجالي الاتصـــال ونقل المعلومات، حيث أصبح الاعتماد على الوسائط الرقمية أمرًا أساسيًا في مختلف القطاعات، سواء الإدارية أو التعليمية أو الإعلامية. وقد أسهم هذا التطور في إعادة تشكيل طرق التواصل وأساليبه، من خلال الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية التي فرضـت نفسـها كضـرورة عصـرية لا يمكن الاسـتغناء عنها، ومن هذا المنطلق، بات من الضـــروري الوقوف على المفاهيم الأســـاســـية التي يقوم عليها هذا التحول الرقمي، وفي مقدمتها مفهومي الرقمنة والاتصـــال الرقمي، لفهم طبيعة هذه الظاهرة وأبعادها في الســـياق الاتصـــالي المعاصر.[1]

أ- تعريف الرقمنة: يشير" سعيد بطيطين "إلى أن الرقمنة تُعد عملية تحويل أي نوع من الوثائق إلى صيغة رقمية، وهي تتضـــمن نقل النص المكتوب من شـكله الورقي إلى صـيغة رقمية قابلة للعرض والمعالجة عبر شاشة الحاسوب.

ب- تعريف الاتصال الرقمي:

- يعني الاتصـــال الرقمي تحويل الحروف والصـــور والأصـــوات إلى بيانات رقمية يمكن تخزينها ومعالجتها باستخدام أجهزة الحاسوب.

ويُعرف أيضًـا بأنه المهارة الأسـاسـية في بيئة الأعمال الحديثة التي ينبغي أن يمتلكها الأفراد، لكونها تُمكنهم من التواصل الفعّال عبر الوسائل الرقمية.

[1] مخانية نور اليقين، أثر استخدام وسائل الاتصال الرقمي على تحسين جودة الاتصال الداخلي – دراسة ميدانية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة، مذكرة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، اختصاص: اتصال وعلاقات عامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2024/2023. ص17

ويرى الدكتور" محمد عبد الحميد "أن الاتصـــال الرقمي يُمثل عملية اجتماعية يتم من خلالها التواصـــل بين أطراف متباعدين مكانيًا، حيث يتبادلون الرســائل الاتصــالية المتنوعة باســتخدام الأنظمة الرقمية ووســائلها المختلفة لتحقيق أهداف محددة.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن الاتصـال الرقمي يُقصـد به عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الأجهزة الإلكترونية باســتخدام إشــارات رقمية، بهدف تحقيق تواصــل فعّال ومنظم، وتبادل معلومات يتميز بالسرعة والكفاءة.[1]

الفرع الثاني: خصائص ومزايا الاتصال الرقمي

يتميز الاتصـال الرقمي بعدة خصـائص تجعله مختلفًا عن أشـكال الاتصـال التقليدية، ومن أبرز هذه المميزات: [2]

- **الاستغراق في عملية الاتصال:** أدى توفر الأجهزة الرقمية بتكاليف منخفضـة وتنوع تطبيقاتها إلى استغراق المستخدمين في أنشطتها لفترات طويلة، سواء بغرض التعلم أو الترفيه. وتُعد النصوص الفائقة (Hypertexts) أحد الأمثلة على الأدوات التي تتيح تنقلًا غير خطي بين المعلومات، مما يشجع على الاستمرار في استخدام هذه الوسائل كمصدر رئيسي للمعرفة والتسلية.
- **تجاوز الحدود الجغرافية والثقافية:** أدى الانتشار الواسع للإنترنت إلى كسر الحواجز الجغرافية وربط العالم بأسره عبر شـبكة اتصـالية موحدة. ورغم اختلاف اللغات والثقافات والانتماءات، أصـبح بالإمكان إقامة حوار بين الشــعوب وتبادل ثقافي واســع، ما أســهم في التقريب بين النظم الاجتماعية وتعزيز التواصــل الثقافي العالمي.

[1] إغالون نورة، دور الاتصـال الرقمي في تنمية السـياحة بالجزائر، مجلة الاتصـال والصـحافة، المدرسـة الوطنية العليا للصـحافة وعلوم الاعلام، المجلد 06، العدد01، الجزائر، 2018. ص06

[2] محمد عبد المجيد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2023. ص36

• **تجاوز الزمان والمكان:** لم يعد الاتصـــال الرقمي مرهونًا بوجود أطرافه في ذات المكان أو الوقت، بفضـــل تطور الأجهزة الرقمية وسهولة نقلها وربطها بالشبكات. فأصبح بإمكان الأفراد التواصل في أي وقت ومن أي مكان، مما ألغى الحاجة للتزامن وسهّل التفاعل اللحظي مع الأحداث والمستجدات.

• **التفاعلية:** يُعد الاتصـــال الرقمي تفاعليًا بطبيعته، على عكس الاتصـــال الخطي أحادي الاتجاه، إذ يسـمح بتبادل الأدوار بين المرســـل والمتلقي، مما يعزز من ديناميكية العملية الاتصـــالية ويمنح كل طرف فرصـــة للتأثير والمشاركة الفعلية في الحوار.

• **التكامل:** تُعد شـــبكة الإنترنت منظومة متكاملة تضـــم مختلف أدوات وتقنيات الاتصـــال، حيث تدمج بين الوسائل الرقمية والمحتوى الإعلامي المتنوع ضمن بيئة واحدة. وهذا يتيح للمستخدم إمكانية اختيار ما يناسبه من محتوى، وتخزينه أو طباعته أو إعادة إرساله، مما يوفّر تجربة اتصالية شاملة ومتعددة الوظائف.

• **التنوع:** يتيح الاتصـــال الرقمي تنوعًا واســـعًا في أشـــكاله ومحتواه، حيث لم يعد المتلقي مجرد مســـتقبل للمعلومات، بل أصـــبح شـــريكًا نشـــطًا في العملية الاتصـــالية من خلال آرائه وتعليقاته، كما يســـمح بتعدد المشـاركين في الوقت نفسـه، مما يوسـع دائرة الحوار ويمنح المسـتخدم حرية اختيار الوسـيلة والمحتوى وفق احتياجاته واهتماماته.

• **الفردية:** يوفر الاتصـــال الرقمي خيارات واســـعة للأفراد، مما يعزز من اســـتقلالية المســـتخدمين في التحكم بمحتوى الاتصـــال وتوقيته وطريقة اســـتخدامه. كما تركز الأنظمة الرقمية على الحفاظ على ســـرية الاتصـــال وخصـــوصـــية المســـتخدم، مع احترام حقوق الملكية الفكرية وتأمين المحتوى، مما يرسّـخ مبدأ الفردية في بيئة الاتصال الحديثة.[1]

[1] فيصل أبو عيشة، الاعلام الالكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2020. ص41

الفرع الثالث: مستويات الاتصال الرقمي

أسهمت تكنولوجيا النظم الرقمية في تطوير مستويات وأشكال الاتصال التقليدية، كما أوجدت أنماطًا حديثة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. ويمكن تلخيص أبرز هذه المستويات فيما يلي:

- **الاتصال بالحاسب وبرامجه:** يُعد جهاز الحاسب، بما يحتويه من برامج، طرفًا فاعلًا في عملية الاتصال، إذ تُعتبر هذه البرامج رسائل تفاعلية تُمكّن المتلقي من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها في الزمان والمكان المناسبين، والتفاعل معها بحسب تصميمها. وتتنوع أهداف هذه البرامج ما بين التعليم، الترفيه، التسلية، أو البحث في قواعد البيانات.
- **الاتصال بقواعد البيانات:** في هذا المستوى، تُستخدم الحواسيب الطرفية للوصول إلى قواعد بيانات مخزنة على حاسب رئيسي(Serveur) ، ويُربط هذا الأخير بعدة حواسيب ضمن شبكة محلية داخل مؤسسة أو منظم. ويُتيح هذا النظام للمستخدمين النفاذ إلى المعلومات والاستفادة منها دون الحاجة إلى خطوط الهاتف التقليدية، بل من خلال كابلات تربط بين الأجهزة، كما هو الحال في المكتبات الرقمية التي تضع مصادرها على حاسب رئيسي متصل بأجهزة طرفية. [1]
- **الاتصال المباشر عبر الشبكات:** يشبه هذا النوع من الاتصال الاتصال المواجهي رغم أنه يتم عن بُعد، حيث يُستخدم في التواصل الشخصي أو الجماعي عبر الشبكات. ويعتمد على أجهزة مثل المودم (Modem) لتحويل الإشارات الصوتية أو المصورة أو النصوص إلى رموز رقمية عند الإرسال، ثم إعادة ترجمتها إلى صيغتها الأصلية عند الاستقبال. ويمكن أن يتم هذا الاتصال من خلال المحادثة المكتوبة أو عبر مؤتمرات الفيديو التي تنقل الصوت والصورة في آن واحد.

[1] محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2017. ص78

• **الاتصال بمواقع الوسائل الإعلامية:** نظرًا للانتشار الواسع لاستخدام شبكة الإنترنت، واتجاه الجمهور نحو الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات والترفيه، سعت وسائل الإعلام إلى تثبيت حضورها الرقمي عبر مواقع إلكترونية دائمة. وقد ساهم في نجاح هذه الخطوة تقنية" النص الفائق (Hypertext) "التي توفر سهولة التنقل بين الروابط المرتبطة بمحتوى واحد، معززة بذلك تجربة المستخدم من خلال خصائص التفاعلية التي تُعد من أبرز مزايا الاتصال الرقمي.[1]

المطلب الثاني: آليات الاتصال الرقمي

يُعد الاتصال الرقمي من الوسائل الحديثة التي ساهمت في تطوير العملية الاتصالية، حيث لم يقتصر دوره على نقل المعلومات فحسب، بل امتد ليؤدي وظائف متعددة تمس الجوانب الاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

الفرع الأول: أهداف الاتصال الرقمي

يُعد الاتصال الرقمي من أهم التحولات في بيئة الاتصال المعاصر، وقد جاء لتحقيق جملة من الأهداف التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات في العصر الرقمي، ومن أبرز هذه الأهداف:[2]

• **تعزيز سرعة نقل المعلومات:** يُتيح الاتصال الرقمي إمكانية نقل كميات كبيرة من البيانات في وقت وجيز، بما يسهم في تسريع وتيرة العمل واتخاذ القرارات في مختلف المجالات.

• **تحقيق التفاعل والتواصل الفوري:** يُمكن الاتصال الرقمي من التواصل الفوري والمباشر بين الأفراد أو بين المؤسسات وجمهورها، مما يعزز التفاعلية ويُقلل من الحواجز الزمانية والمكانية.

• **توفير بيئة اتصال مرنة ومتعددة الوسائط:** يسمح باستخدام وسائط متنوعة كالصور، النصوص، الصوت، والفيديو في آن واحد، مما يجعل عملية الاتصال أكثر شمولًا وفعالية.

---

[1] منال طلعت، ماهية الاتصال الرقمي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2021. ص87

[2] حسين محفوظ، تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي الرقمي، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2024. ص71

• **تسـهيل الوصـول إلى المعرفة والمعلومات:** يمكّن الأفراد من الوصـول إلى مصـادر المعلومات المختلفة، سواء عبر قواعد البيانات أو الإنترنت، مما يُسهم في نشر المعرفة وتعزيز الثقافة الرقمية.

• **دعم التعليم الإلكتروني والتدريب عن بُعد:** يُعتبر الاتصال الرقمي أساسًا في بناء منصات التعليم عن بعد، حيث يُستخدم لنقل المحتوى التعليمي وإجراء التفاعل بين المعلم والمتعلم خارج حدود الصف التقليدي.

• **خفض التكاليف التشـغيلية:** يُقلل الاعتماد على الوسـائل الرقمية من التكاليف المتعلقة بطباعة الوثائق أو التنقل، ما يُمثل قيمة مضافة للمنظمات في الجوانب الإدارية والتسويقية.

• **دعم الشـفافية والرقابة:** من خلال حفظ وتوثيق عمليات الاتصـال والمعاملات إلكترونيًا، يُسـهل الرقابة والمحاسبة، ويُعزز الشفافية داخل المؤسسات.

• **الانفتاح على الأسواق العالمية:** يُوفر الاتصـال الرقمي أدوات فعالة لدخول الأسواق الدولية والتواصـل مع جمهور عالمي، ما يُمثل دعمًا كبيرًا للأعمال والشركات.

الفرع الثاني: وسائل الاتصال الرقمي

شـهدت المؤسـسـات المعاصـرة تحوّلاً جوهريًا في أنماط الاتصـال الداخلي والخارجي بفعل التطور التكنولوجي السريع، لا سيما مع اعتمادها المتزايد على الأدوات الرقمية التي أصبحت ضرورة حتمية في بيئة العمل الحديثة. فقد وفّرت هذه الوسـائل إمكانيات غير مسـبوقة في تبادل المعلومات، وتسـهيل التواصـل، وتحسين الأداء المؤسسي، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى البنية التنظيمية ككل. وفي هذا الإطار، يمكن التطرّق إلى أبرز الوسائل الرقمية المعتمدة في المؤسسات وأدوارها المحورية على النحو الآتي:[1]

أ -الحاسوب: يمثّل الحاسوب أداة أساسية في نظم الاتصال الرقمي، إذ يُستخدم لاستقبال البيانات ومعالجتها وتقديمها كمخرجات. وقد صُـمم ليتمكّن من تخزين كميات كبيرة من البيانات، ومعالجتها بطريقة سـريعة

[1] دبدوش الهاشمي، شبكة التواصل الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد04، الجزائر، 2017. ص150

وفعالة. كما يُعرف أيضًا على أنه جهاز متعدد المهام، يجمع بين وظائف التخزين، والاسترجاع، والإرسال، والاستقبال في آنٍ واحد، سواء كانت المعلومات نصية أو صوتية أو مرئية.

ب -شبكة الإنترنت: تُعد شبكة الإنترنت نظامًا معلوماتيًا عالميًا يضم مجموعة من الوثائق والملفات الرقمية المترابطة، والتي يمكن الوصول إليها من خلال روابط إلكترونية تتيح تصفح المحتوى والوصول إلى مصادر متنوعة من المعلومات بسهولة وسرعة.

ج -مواقع التواصل الاجتماعي: يشير هذا المفهوم إلى مجموعة من التكنولوجيات الرقمية التي تُستخدم لتبادل المعلومات، ومشاركة التجارب، والتفاعل بين الأفراد عبر منصات إلكترونية، وقد عرّفها" حسنين شفيق "بأنها مواقع إلكترونية تُمكّن ملايين المستخدمين من التواصل والتفاعل بناءً على اهتمامات مشتركة، وهي توصف بـــ"الاجتماعية "لأنها تتيح تقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات، **الفيسبوك كمثال:** يُعد" فيسبوك "موقعًا إلكترونيًا مجانيًا للتواصل الاجتماعي، تديره شركة خاصة.

د -البريد الإلكتروني: يُعتبر البريد الإلكتروني من أهم وسائل الاتصال داخل المؤسسة، حيث يوفّر بيئة تواصل فعّالة بين الموظفين داخل نفس الفرع أو عبر فروع مختلفة. كما يسهم في ربط المؤسسة بنقاط البيع، والموردين، والشركاء الخارجيين، فضلًا عن تواصله المباشر مع العملاء والجمهور العام.[1]

الفرع الثالث: وظائف الاتصال الرقمي

مع التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، برز الاتصال الرقمي كوسيلة محورية في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث لم يعد يقتصر دوره على تبادل المعلومات فحسب، بل امتد ليؤدي وظائف متعددة تمس الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية، وفيما يلي أبرز هذه الوظائف: [2]

[1] رضا زاوش، مرجع سابق، ص18

[2] فضيل ديلو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2021. ص101

• **الإعلام الرقمي الحر:** توفر الإنترنت آلاف بل مئات الآلاف من المواقع التي تقدم محتوى إعلاميًا متنوعًا، غالبًا ما يكون مجهول المصدر، ويشمل تغطية للوقائع والأحداث، إلى جانب التعليقات والتحليلات، ضمن ما يسمى بالخدمة الإعلامية المتكاملة التي تطرحها هذه المنصات.

• **تشكيل المجتمعات الافتراضية:** في هذا السياق، تظهر ما يُعرف بالمجتمعات الافتراضية، حيث يجتمع الأفراد حول أهداف واهتمامات قد لا يجدون لها مساحة في مجتمعاتهم الواقعية، ومن بين هذه الأهداف: محاربة العنصرية، والدعوة للديمقراطية، والتحرر من القيود المرتبطة بالجنس والنوع، ومناهضة المفاهيم والمبادئ التقليدية في المجتمعات ونظم الحكم.

• **تكوين الرأي العام:** إن سهولة الوصول إلى المعلومات وسرعة نشرها عبر المواقع الإلكترونية، لا تقتصر فقط على أداء الوظيفة الإخبارية، بل تمنح هذه المواقع قدرة مؤثرة على حشد الدعم للأفكار التي تروّج لها ومعارضة الأفكار المضادة. وبهذا، يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تشكيل رأي عام، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، حول قضايا أو شخصيات معينة، من خلال مستخدمي الإنترنت وخصوصًا عبر المنصات الإعلامية المنتشرة.

• **دعم التعليم الرقمي:** يشهد استخدام الحاسوب في مجال التعليم توسعًا ملحوظًا، إذ تتزايد الاستراتيجيات التي تعتمد على توظيف الحاسوب وبرامجه في العملية التعليمية، لا سيما في أنماط التعليم الفردي أو الذاتي. وقد أصبح مفهوم" التعلم بمساعدة الحاسوب "أو" التعلم القائم على الحاسوب "أكثر شيوعًا، في ظل اعتماد متزايد على التكنولوجيا كأداة تعليمية فاعلة. [1]

• **كسر العزلة الاجتماعية:** يسهم الاتصال الرقمي في التغلب على العزلة التي قد تفرضها ساعات العمل الطويلة أمام الحاسب الشخصي، بعيدًا عن التفاعل الواقعي المباشر مع الآخرين. فمن خلال برامج الحاسوب

[1] فضيل ديلو، مرجع سابق، ص102

وشبكات الإنترنت، يتمكن الأفراد من التواصل ضمن بيئات افتراضية تتيح لهم إجراء المحادثات والحوارات وتبادل الرسائل الإلكترونية، رغم أن هذا التفاعل لا يتم وجهًا لوجه، وغالبًا ما يكون مع أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض ولا تجمعهم سمات محددة سوى ما تفرضه طبيعة هذه البيئات الرقمية. [1]

المطلب الثالث: أدوار الاتصال الرقمي

رغم المزايا العديدة التي يوفرها الاتصال الرقمي، إلا أن استخدامه لا يخلو من بعض التحديات والمعوقات التي قد تؤثر على فعاليته، سواء كانت تقنية أو بشرية أو تنظيمية.

الفرع الأول: محددات الاتصال الرقمي

مع التحوّل المتسارع نحو البيئة الرقمية، برز الاتصال الرقمي كأحد أهم الأشكال الاتصالية المعاصرة، نظراً لما يوفره من إمكانات واسعة في نقل المعلومات وتبادلها بفعالية وسرعة تفوق ما كان متاحًا في وسائل الاتصال التقليدية. ولم يعد الاتصال الرقمي مجرد وسيلة تقنية، بل أصبح نظامًا متكاملًا له أبعاده الاجتماعية والثقافية والتفاعلية، مما أدى إلى بروز أهداف جديدة تتماشى مع طبيعة هذا النمط الاتصالي. وفي هذا السياق، يمكن ذكر بعض من حدود الاتصال الرقمي في النقاط الآتية:[2]

- بينما يُعرّف الاتصال الإنساني التقليدي بأنه عملية تربط بين عناصرها علاقات مباشرة، يتميّز الاتصال الرقمي بكونه يتجاوز هذه العلاقات، ليُنشئ تفاعلات بين مكوّنات النظم الرقمية نفسها، التي تسهم بدورها في استمرارية الاتصال وتطوره.

[1] فضيل ديلو، مرجع سابق، ص102

[2] حموش مديحة، الاتصال الرقمي وتأثيره على الأداء الوظيفي، مذكرة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، اختصاص: اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020/2019. ص24

• تُعد النظم الرقمية وتقنياتها الحديثة شـرطًا أسـاسًـا لتحقيق الاتصـال الرقمي بمفهومه الكامل، ولا يمكن للاتصـال التقليدي – سـواء السـلكي أو اللاسـلكي – أن يفي بهذا الدور ما لم يكن مدعومًا بأنظمة رقمية متطورة.

• لا تختلف عناصـر الاتصـال الرقمي عن عناصـر الاتصـال التقليدي من حيث البنية الأساسـية، غير أنها تضيف ضرورة وجود أجهزة ترميز رقمية تُمكن من إرسال واستقبال الرسائل بفعالية في البيئة الرقمية.

• وتُعد مهارات القراءة والكتابة والثقافة الحاسـوبية من المهارات الجوهرية لأطراف العملية الاتصـالية الرقمية، بالنظر إلى طبيعة الرسائل الرقمية التي تتطلب معالجة نصية أو تحريرًا إلكترونيًا أثناء الإرسال والاستقبال.

• ورغم أن هذا النوع من الاتصال يجري عن بعد، إلا أن مستحدثات النظم الرقمية قد أوجدت بيئة تتيح تبادل الأدوار الاتصالية بفعالية، ودعمت الوظائف المختلفة التي يؤديها الاتصال.

• يتّسم الاتصـال بين الأفراد في السياق الرقمي بكونه يتم عن بُعد، بغض النظر عما إذا كان الاتصـال ثنائيًا أو جماعيًا، وتُسـهم الوسـائط المسـتخدمة – سـواء أكانت مكتوبة، صـوتية أو مرئية – في التقريب بين أطراف العملية الاتصالية.

• يضـطلع الاتصـال الرقمي عبر الشـبكات بوظائف وأدوار اجتماعية متعدّدة، تُعزز من البعد الاجتماعي، وتلبّي متطلبات التواصل في بيئة رقمية متشابكة.[1]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الاتصال الرقمي

أ- المزايا: من المزايا التي يتسـم بها الاتصـال الرقمي نظام النشـاط والقوة بالرقمنة الذي يحول الاتصـال محفوظا كوحدة متكاملة عالية الجودة. كذلك خاصـية الاتصـال الرقمي الذكاء فهو مراقب التغيير أوضـاع أي قناة بصفة مستمرة إضافة إلا أنه يقوم بتصحيح مسارها. اهتمام الشبكة بميزة المرونة التي يمتاز بها الحاسب

[1] حموش مديحة، مرجع سابق، ص25

الالكتروني مما يسمح بتحقيق قدر عال من جودة الاستخدام، مما يحقق قدر عال من تأمين الاتصال حتى أصبح في هذا الاتصال نقل البيانات السرية للحكومات، قبل أن يكون أيضا متاح على المستوى التجاري ويستخدم أيضا في شبكات البنوك والنقل الالكتروني للبيانات والمعلومات الحساسة التي تحتاج للسرية. ومن المزايا أيضا نذكر: الراحة والرفاهية للمستخدمين لما توفره لهم من اختصار للجهد والوقت والمال وذلك لجمعها بين مجال الاتصال والكمبيوتر وميزة البعد الزماني والمكاني كالسرعة في نقل المعلومات والمساحة المطلوبة لتخزين المعلومات ونقلها.[1]

ب العيوب: أهمها أن هذه التكنولوجيات أقل اجتماعية وعاطفية وحميمية كما أنه على الرغم مما قدمته من خبرة عالية في مجال حرية التعبير إلا أن هذه الحرية تقيدت بقيود سياسية فليس هناك ضمان لتكنولوجيا الاتصال الرقمي الحديثة، وانها تؤدي لعصر جديد مختلف وينطوي على المزيد من حرية التعبير فنحن نرى العكس وذلك استنادا لعدة مؤشرات وهي تؤدي لانقسام الجمهور العريض ذات الاتجاهات المتباينة التي تؤدي لتعليمه الخبرات المشتركة المختلف أفراد المجتمع، ناهيك عن الغزو الثقافي المعرفي وانهيار القيم والعادات والتقاليد السائدة بين الشعوب في المجتمعات.[2]

الفرع الثالث: معوقات الاتصال الرقمي

رغم ما يتيحه الاتصال الرقمي من فرص هائلة لتطوير الأداء الإعلامي وتوسيع دائرة الوصول إلى المعلومات، إلا أن هناك مجموعة من العوائق والتحديات التي تحد من فعاليته وتقلل من قدرته على تحقيق أهدافه المرجوة. وتتنوع هذه العوائق بين ما هو مالي يرتبط بتوفير التجهيزات والموارد، وما هو إداري يتعلق بطريقة التسيير والتحفيز، وأخرى بشرية تمس الكوادر والمهارات والتكوين. إن فهم هذه المعوقات يشكل خطوة

[1] مبروك عز الدين، الرقمنة من المنظور التقني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، مجلد 57، الجزائر، 2020. ص252

[2] مبروك عز الدين، مرجع سابق، ص253

أساسية نحو تطوير البيئة الإعلامية الرقمية وتعزيز قدرتها على التفاعل مع التحولات التكنولوجية المتسارعة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعوقات وفق ثلاث محاور رئيسية:

أولا: المعوقات المالية: تُعد المعوقات المالية من أبرز التحديات التي تواجه تطوير الاتصـــال الرقمي، إذ إن محدودية الموارد المالية تعيق تمويل المشـــاريع الإعلامية الحديثة، ســـواء في تحســـين الإنتاج أو تحديث التجهيزات الفنية. ويظهر ذلك في ضـــعف القدرة على تزويد المحطات الإذاعية والتلفزيونية بأجهزة رقمية متطورة تواكب التقدم التكنولوجي العالمي، مما يؤثر ســـلبًا على جودة الإنتاج من حيث الســـرعة والدقة والوضوح. [1]

ثـانيـا: المعوقـات الإداريـة: تتمثـل المعوقـات الإداريـة في جملـة من الاختلالات داخـل الهيكـل التنظيمي للمؤسسات الإعلامية، يأتي في مقدمتها تأخر صرف المستحقات والمكافآت، وهو ما يُضعف الدافعية ويؤثر سلبًا على التفاني في العمل، خاصة إذا شابت هذه العملية مظاهر التحيز والمحسوبية.

كما يسجل ضعف في التقدير من قبل الإدارات للموظفين، مع غياب تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ما يخلق مناخًا من اللامبالاة. وتتفاقم هذه الإشكالات مع انعدام المساواة في توزيع المهام ذات العائد المادي أو المعنوي، حيث تُســند غالبًا إلى من تربطهم علاقات مباشــرة بصــناع القرار. إلى جانب ذلك، يُلاحظ غياب الدعم التقني للكوادر، مثل عدم توفير أجهزة الحاســـوب الضـــرورية للمعدين والمخرجين، ما يحد من قدرتهم على متابعة المستجدات والمشاركة في تطوير البرامج.

ثالثا: المعوقات البشــرية: تُعد المعوقات البشــرية من بين العقبات الجوهرية أمام تطوير الاتصـــال الرقمي، وأهمها نقص الكوادر المؤهلة، سواء من مخرجين أو تقنيين أو محررين أو مذيعين أو مصورين. ويُضاف إلى ذلك ضعف التكوين المستمر، إذ لا تتوافر برامج تدريبية منتظمة تواكب التطورات التقنية الحديثة.[2]

[1] عبد الباسط محمد عبد الوهاب، استخدام تكنولوجيا الاتصال، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، 2019. ص97

[2] ماهر عودة، وسائل الإعلام الرقمي الجديد، دار اليازوري للطباعة والنشر، الأردن، 2021. ص81

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى نمط تنموي عقلاني يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وقد أصبحت اليوم خيارًا ضروريًا لمعالجة التخلف وضمان متطلبات الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

أصبحت التنمية هدفًا رئيسيًا للدول المستقلة حديثًا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث اعتُبر الاستقلال السياسي مجرد بداية نحو التحرر من التبعية الخارجية، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال خطط تنموية شاملة، مما جعل مفهوم التنمية شائعًا كأداة أساسية لمواجهة التخلف. [1]

الفرع الأول: مفهوم التنمية

جاء في كتاب "**إدارة وتنمية الموارد البشرية**" للكاتب "مدحت أبو النصر، مفهوم شامل لمصطلح التنمية حيث أورد بأن التنمية: "هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية المواد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الأقصى"[2].

كما جاء تعريف التنمية من قبل الأمم المتحدة سنة 1956 على الشكل التالي: التنمية هي "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر

[1] انظر: ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010. ص20

[2] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، ط3، 2001. ص33

مستطاع"[1] وكان هذا التعريف الأخير للتنمية من قبل الأمم المتحدة لكن التعريف الأولي لمفهوم التنمية حسب منظمة الأمم المتحدة كان على النحو التالي: "إن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"[2].

التنمية هي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة".[3]

أما بالنسبة لعلم الاجتماع فعرفها **"ماركس"** على أنها" عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما[4].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزا على جانب دون آخر[5].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

"عرفت التنمية المستدامة من التراكم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليس غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهرت العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر 20 تعريفا واسع التداول للتنمية"[6]، والمتمثلة في:

---

[1] أ. راحلي حجيلة، التنمية من مفهوم الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مطبوعات جامعة شلف، الجزائر، 2013. ص3

[2] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000. ص14

[3] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2007. ص19

[4] صلاح عثمانة، التنمية الشاملة، مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997. ص2

[5] أنظر: محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، م س، ص18

[6] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2006. ص126

1. على الصعيد الاقتصادي: بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فان التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والوارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في النشاطات الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.[1]

2. على الصعيد الإنساني والاجتماعي: فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تحقيق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والإقليمية في المناطق الريفية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3. على الصعيد البيئي: فان التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية. [2]

4. على الصعيد التقني والإداري: فان التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات، والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض، والضارة بالأوزون.[3]

5. على الصعيد السياسي: تعدد تعريفات التنمية المستدامة على هذا الصعيد، فهنالك أكثر من 60 تعريفا لهذا المصطلح، وذلك راجع لاختلاف مفهوم التنمية من بلد لآخر، لكن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ولأول مرة أصدرت تقرير سنة 1987، جاء فيه تعريف للتنمية على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[4].

---

[1] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002. ص94

[2] دوبابي هاجر، التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الإمكانات والمتطلبات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2011. ص7

[3] Alain betoine et d'autres, economie, damo2, Paris, 2001. P27

[4] محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، ع142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989. ص83

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على معالجة التحديات الاقتصادية، خاصة في الدول النامية حديثة الاستقلال، التي عانت من الاعتماد على نماذج مستوردة غير واقعية. وقد سعى بعض المفكرين إلى إدماج الأبعاد الثقافية في التنمية لتعزيز الحركات الاجتماعية والاقتصادية. ورغم اختلاف أهداف النماذج التنموية، فإن أهداف التنمية المستدامة تُعد طويلة المدى وتسعى الحكومات جاهدة لتحقيقها، ويمكن لنا عرض أهداف التنمية المستدامة في العناصر التالية: [1]

1. أهداف التنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي: هناك أهداف للتنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي وهناك دور لرأس المال الاجتماعي في عملية التنمية بسبب تحفيزه الآثار المترتبة على القضايا الاجتماعية وتعمل التنمية المستدامة كطريقة تفكير بالسعي للوصل للتوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال من حيث نصيب كل جيل في الموارد الطبيعية والمادية المتجددة وغير المتجددة، وترشيد استخدام كافة الموارد ووضع أولويات لاستخداماتها كافة، بالإضافة إلى التعاون الدولي والإقليمي المواجهة متطلبات البيئة ومشاكلها.[2]

2. أهداف التنمية المستدامة في المحيط الحيوي: تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على النظم البيئية، التي يعتمد عليها الإنسان في استمراريته، وجعل العمليات التي تحدث على هذه الموارد من أجل تحويرها واستخدامها عمليات سليمة.[3]

3. أهداف التنمية المستدامة في المحيط التكنولوجي: تسعى التنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسائل تقنية ذات أضرار بيئية محدودة، وتهدف لإعادة تدوير المواد والنفايات والاستفادة منها في مجالات الطاقة

[1] Robert Paterson and devashree Saha, the role of new political culture in predicting city, csd, USA, 2010. P6

[2] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015. ص48

[3] Mistra, Sustainable Investement - Towards a new Role for instutional investors, stockholm. P2

والصناعة، بالإضافة إلى ترشيد وتحسين اختيار مواقع المشروعات الصناعية، وجعل كل مشروع يعالج نفاياته ومخلفاته.[1]

المطلب الثاني: الخصائص والمؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

الفرع الأول: خصائص ونظريات التنمية المستدامة

1. الخصائص: للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكل وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها:[2]

- 8. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.
- أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.
- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.
- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.

[1] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص47

[2] عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013. ص10

- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.
- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
- للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
- للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة. [1]

2. النظريات: للتنمية المستدامة مجموعة من النظريات التي تميزها عن غيرها، يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ. النظريات الداعية لأولوية البيئة: علماء البيئة يرون إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي.

ب. النظريات الداعية لأولية الاقتصاد: في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة "النمو الاقتصادي" النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.[2]

ج. النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج

[1] عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص11

[2] أنظر: عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص13

والمشـاريع والاهتمام بالفقر وعدم المسـاواة، الحروب والكوارث الطبيعية السـياسـات الاقتصـادية، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض.[1]

الفرع الثاني: المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنمية المستدامة

لقد صـدرت عام 1996 عن لجنة التنمية المسـتدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة مؤشـرات لقياس التنمية المسـتدامة بلغ عددها 130 مؤشـر ويكون الحق للدولة في اختيار ما يناسـبها من المؤشـرات لتقيم التقدم المحرز في طريق الوصل إلى أهداف الاستدامة بحسب توفر البيانات وتم تخفيض هذه المؤشرات إلى 59 مؤشر نتيجة الصعوبة في الاختيار بينها، وتقدم الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تضم أبعدا التنمية الأربعة وهي:[2]

1. **المؤشرات الاقتصادية:** إن زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية، غير أن الأمر لم يعد مقبولا، حيث تخفي الأرقام الكلية أوجه التفاوت بين الفئات.

2. **المؤشرات الاجتماعية:** تنطوي المؤشرات الاجتماعية على العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من القيم الأسـاسـية التي تقوم عليها التنمية المسـتدامة، باعتبارها القضـية المركزية لتحسـين نوعية الحياة للسـكان وتتضـمن العدالة الاجتماعية على درجة من الإنصـاف والشـمولية في توزع الموارد، والفرص المتاحة، واتخاذ القرارات.

3. **المؤشرات البيئية:** تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف.

[1] يحي سعيدي، نظرية التنمية المستدامة،، م س، ص4

[2] أنظر: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، م س، ص60

4. المؤشرات المؤسسية: تمثل الابتكارات التكنولوجية، التي غالبا ما تقف وراءها الحكومات، القوة الدافعة للنمو الصناعي، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثال البحث والتطوير، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. [1]

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

تُعد التنمية المستدامة نهجًا تنموياً يوازن بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق هذا التوازن، ترتكز التنمية المستدامة على مبادئ وأبعاد أساسية توجه السياسات والبرامج نحو استدامة الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في:[2]

1. استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني.

2. المشاركة الشعبية: تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي.

[1] رداد عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، ط1، 2009. ص79

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010. ص31

3. مبدأ المسؤولية المشتركة: بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

4. مبدأ الاحتراز البيئي: بمعنى أنه إذا كان هناك شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح تداوله إلى أن يوجد الدليل على خطواته.

5. مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية: وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

6. مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

7. مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي

8. مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية: بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

9. مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

10. مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.[1]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تضم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض وفي إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي:[2]

1. البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر

[1] أنظر: عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، م س، ص17

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، ع26، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2010. ص135

ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير واشباع الحاجات الأساسية.

2. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية.

3. البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.[1]

الفرع الثالث: معوقات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها على النحو المنشود، حيث تتداخل هذه المعوقات بين اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. فمن الناحية الاقتصادية، يُعد ضعف التمويل وارتفاع معدلات الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الموارد من أبرز التحديات التي تعرقل مسارات التنمية. أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، فتبرز الأمية وقلة الوعي البيئي والممارسات التقليدية التي لا تراعي اعتبارات الاستدامة كعوائق أساسية. كما أن التدهور البيئي، والتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية إلى جانب آثار التغيرات المناخية تشكل معوقات بيئية جسيمة. ولا يمكن إغفال العقبات المؤسسية والسياسية، مثل غياب السياسات المتكاملة، وانتشار الفساد، وضعف التشريعات وآليات الرقابة، فضلاً عن محدودية التعاون بين الجهات ذات الصلة. هذا إضافة إلى المعوقات التكنولوجية والمعرفية المتمثلة في ضعف البحث العلمي وقصور نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، ما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والمتوازن. [2]

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، م س، ص136

[2] السعيد أمين، سياسات تقليص الفجوة الرقمية وأبعادها التنموية، دار الفكر العربي، الجزائر، 2019. ص45

تواجه التنمية المســـتدامة عدة معوقات أســـاســـية تحد من تحقيق أهدافها، لعل أبرزها المعوقات الاقتصادية المتمثلة في ضعف التمويل، وتراجع الاستثمارات الموجهة نحو المشاريع المستدامة، مما يحد من قدرة الدول، خاصــة النامية، على تنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد. كما تُعد المعوقات الاجتماعية والثقافية من بين أهم العقبات، حيث تسـود في كثير من المجتمعات مسـتويات مرتفعة من الأمية وضــعف الوعي البيئي، إلى جانب بعض العادات والتقاليد التي قد تتنافى مع مبادئ الاســتدامة. ولا تقل المعوقات البيئية خطورة عن سـابقتها، إذ يؤدي التلوث واسـتنزاف الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية إلى تقويض أسـس الاسـتدامة وتهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.[1]

[1] السعيد أمين، مرجع سابق، ص46

خلاصة الفصل

في ضوء ما تطرق إليه الفصل الأول من مفاهيم أساسية حول الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة، يمكن القول إن هذا الفصل وضع الأساس النظري لفهم العلاقة بين المجالين .فقد تم التطرق إلى ماهية الاتصال الرقمي، وظائفه، وأبرز معوقاته، مما أتاح توضيح دوره كأداة حيوية في نقل المعلومات وتعزيز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي في العصر الرقمي، كما تم الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة من حيث النشأة والأهداف والأبعاد، والتحديات التي تواجهها خاصة في الدول النامية.

ويتبيّن من خلال ما سبق أن الاتصال الرقمي لا يُعد فقط وسيلة تقنية، بل هو عامل تمكيني يمكن أن يساهم بفعالية في دعم مسارات التنمية المستدامة، سواء من خلال تحسين كفاءة المؤسسات، أو تمكين الأفراد، أو دعم الشفافية والمساءلة، شريطة تذليل المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية، والوعي الرقمي، والإطار التشريعي .وعليه، فإن الربط بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة يشكل مدخلاً حديثًا وفعّالًا لفهم التحولات التنموية في العالم المعاصر.

الفصل الثاني: علاقة الاتصال الرقمي بتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الاتصال الرقمي يشكل أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها المجتمعات الحديثة في مسارات التنمية. فالتقنيات الرقمية لم تعد مجرد أدوات تواصل فحسب، بل تحولت إلى آليات فعالة تعزز من قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة الفعالة في صنع القرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يُنظر إلى الاتصال الرقمي اليوم كوسيلة حيوية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين المجتمع المدني، فضلاً عن دوره في دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين الاتصال الرقمي والتنمية المستدامة، من خلال تحليل أهمية الاتصال الرقمي في تفعيل مشاركة المجتمع المدني، وكذلك تقييم أثره على مختلف أبعاد التنمية. كما سيتم التطرق إلى التحديات التي تواجه توظيف الاتصال الرقمي في تحقيق هذه الأهداف، بهدف فهم مدى قدرة التكنولوجيا الرقمية على الإسهام في بناء مجتمعات أكثر استدامة وشمولية، وعليه ولتوضيح كل هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية الاتصال الرقمي في تمكين مشاركة المجتمع المدني في التنمية

المبحث الثاني: التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاتصال الرقمي على التنمية

المبحث الأول: أهمية الاتصـــال الرقمي في تمكين مشـــاركة المجتمع المدني في التنمية

يركز هذا المبحث على استكشاف الدور الحيوي الذي يلعبه الاتصال الرقمي في تفعيل وإشراك أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عمليات التنمية المستدامة. من خلال تحليل كيفية تأثير الأدوات والمنصات الرقمية على آليات المشاركة المدنية، نسعى لتسليط الضوء على الإمكانات الكبيرة التي يتيحها الاتصال الرقمي في بناء مجتمعات أكثر تفاعلاً ومسؤولية.

المطلب الأول: دور الاتصال الرقمي في تعزيز المشاركة المجتمعية

يُعدّ الاتصال الرقمي من المحركات الأساسية لتعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة في عصرنا الحالي. فمن خلال توفير قنوات جديدة للتفاعل وتبادل المعلومات، يُسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولية واستجابة لاحتياجات أفرادها. يبرز هذا الدور بشكل خاص فيما يلي:

الفرع الأول: تسهيل الوصول إلى المعلومات

إنّ التحول الرقمي قد أحدث نقلة نوعية في ديناميكيات الوصـــول إلى المعلومات، محوّلاً إياها من عملية تتسم بالصعوبة والمركزية إلى عملية سهلة ومنتشرة. لم يعد الأمر مقتصرًا على توافر الأخبار اليومية، بل امتد ليشمل طيفًا واسعًا من البيانات والمعارف الضرورية لتمكين المواطن.[1]

1. ديمقراطية المعرفة وسد الفجوة المعلوماتية: قبل عصر الاتصال الرقمي، كانت المعرفة غالبًا حكرًا على فئات معينة تمتلك الموارد أو الامتيازات للوصول إلى المصادر التقليدية كالمكتبات الكبرى، الأرشيفات، أو الدوريات المتخصصة. أما اليوم، فقد ألغت الشبكة العنكبوتية الحواجز الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. يمكن لأي فرد يمتلك اتصـالاً بالإنترنت، حتى في المناطق النائية، الوصـول إلى ثروة هائلة من المعلومات.

[1] الزواوي أحمد، التعليم الرقمي ودوره في تحقيق التنمية البشرية، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018. ص54

فمثلاً، يمكن للمزارع في منطقة نائية أن يبحث عن أفضل الممارسات الزراعية المستدامة، أو أنظمة الري الحديثة، أو أسعار المحاصيل في الأسواق العالمية عبر هاتفه الذكي. هذا التسهيل يساهم بشكل مباشر في سد الفجوة المعلوماتية، مما يدعم مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على المعرفة اللازمة للتنمية.[1]

2. مصادر المعلومات المتنوعة والمتجددة: لم يعد الوصول إلى المعلومات يقتصر على المواقع الحكومية الرسمية، بل تعددت المصادر وتنوعت لتشمل:[2]

- **المواقع الإلكترونية الحكومية المفتوحة:** توفر هذه المواقع بوابات للبيانات المفتوحة (Open Data Portals) التي تحتوي على إحصائيات ديموغرافية، بيانات اقتصادية، تقارير تنمية، وخطط استراتيجية. على سبيل المثال، يمكن للمواطن تتبع نفقات الميزانية الحكومية، أو التقدم المحرز في مشاريع البنية التحتية.
- **منصات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:** تقوم هذه المنظمات بنشر دراساتها، أبحاثها، وحملاتها التوعوية حول قضايا معينة كالتغير المناخي، حقوق الإنسان، أو التعليم. هذه المعلومات تُعدّ مكملاً حيوياً للمعلومات الرسمية وتوفر وجهات نظر متعددة.
- **وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات:** على الرغم من تحديات التحقق، أصبحت هذه المنصات قنوات سريعة لتدفق المعلومات والأخبار العاجلة، مما يسمح للمواطنين بالاطلاع على الأحداث والتطورات لحظة بلحظة، والتفاعل معها.
- **المكتبات الرقمية وقواعد البيانات الأكاديمية:** تتيح هذه المصادر الوصول إلى الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة في مجالات التنمية المستدامة، مما يمكن الباحثين والمهتمين من التعمق في فهم القضايا المعقدة.

---

[1] الزواوي أحمد، مرجع سابق، ص55

[2] عمار سليم، دور وسائل الاتصال الحديثة في التوعية البيئية والمجتمعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزائر، 2021. ص89

3. تعزيز الوعي وبناء القدرات: إن سهولة الوصول إلى المعلومات تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقضـــايا التنموية. فعندما يتمكن الأفراد من الاطلاع على المخاطر البيئية المحتملة في منطقتهم، أو فرص العمل المتاحة في قطاعات معينة، أو حتى حقوقهم وواجباتهم، يصبحون أكثر استعدادًا للمشـــاركة في الحلول. هذا الوعي يترجم إلى بناء قدرات فردية ومجتمعية، حيث يتمكن الأفراد من تحليل المعلومات، تكوين آرائهم، والمطالبة بالتغيير بوعي أكبر. على ســـبيل المثال، يمكن لمجموعة من الشـــباب الاطلاع على تجارب عالمية ناجحة في إعادة تدوير النفايات، واســـتخدام هذه المعلومات لوضـــع مبادرات محلية.[1]

4. التمكين من المراقبة والمحاسبة: توفير المعلومات العامة والبيانات المفتوحة يمكن المواطنين من ممارسة دور "الرقيب الشعبي" على أداء الحكومات والمؤسسات. عندما تكون الميزانيات، عقود المشاريع، ومعايير الأداء متاحة للجمهور، يصبح من السهل اكتشاف أوجه القصور، الفساد، أو عدم الكفاءة. هذه القدرة على المراقبة هي جوهر الديمقراطية التشـــاركية، وتســـاهم في تعزيز مبادئ الشـــفافية والمســـاءلة التي تُعدّ ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. فالمجتمع المطلع هو مجتمع قادر على مساءلة قادته ومطالبتهم بتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.[2]

باختصـار، لم يعد تسـهيل الوصـول إلى المعلومات مجرد رفاهية، بل أصـبح ضـرورة حتمية لتمكين المجتمعات وتحويلها من متلقية للقرارات إلى شـريك فاعل في صـنعها وتنفيذها، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعادلة.

[1] عمار سليم، مرجع سابق، ص90

[2] الزواوي أحمد، مرجع سابق، ص57

الفرع الثاني: تعزيز الشفافية والمسؤولية

يلعب الاتصال الرقمي دورًا محوريًا في بناء جسور الشفافية والمسؤولية بين الحكومات والمؤسسات والمواطنين، وهو أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. فقبل انتشار الأدوات الرقمية، كانت الكثير من المعلومات المتعلقة بالقرارات الحكومية، أو تنفيذ المشاريع، أو حتى استخدام الموارد، تظل محصورة داخل الأروقة الرسمية. هذا الغياب للشفافية كان يفتح الباب أمام الممارسات غير المسؤولة، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة صناع القرار.[1]

1. كشف الحقائق ومكافحة الفساد: أتاحت المنصات الرقمية، مثل مواقع البيانات المفتوحة (Open Data Portals)، والمنصات الحكومية المخصصة للمعلومات العامة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وسيلة فعالة للكشف عن المعلومات التي كانت تُعدّ في السابق سرية أو يصعب الوصول إليها. عندما تُنشر بيانات الميزانيات، عقود المشاريع، تفاصيل الإنفاق العام، ومعايير الأداء على الإنترنت، يصبح من الأسهل على الأفراد ومنظمات المجتمع المدني مراقبة هذه العمليات. فمثلاً، يمكن لمجموعة من الناشطين المدنيين تحليل البيانات المالية لمشروع بنية تحتية ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة، أو تتبع التقدم المحرز في تنفيذ سياسة بيئية. هذه القدرة على التدقيق والتحليل تزيد من احتمالية اكتشاف أي ممارسات فساد أو سوء إدارة، مما يدفع المسؤولين إلى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية.[2]

2. الرقابة الشعبية وتعزيز الحوكمة الرشيدة: يُمكّن الاتصال الرقمي المواطنين من ممارسة رقابة شعبية غير مسبوقة. لم يعد الأمر يقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية، بل أصبح بإمكان الأفراد والمجموعات متابعة الأداء اليومي للمؤسسات الحكومية ومساءلتها بشكل مستمر. يمكن للمواطنين استخدام المنصات الرقمية لتقديم الشكاوى، الإبلاغ عن أوجه القصور في الخدمات العامة، أو حتى نشر مقاطع فيديو

[1] عبد الرحمن إبراهيم، الشبكات الاجتماعية ودورها في تعزيز التضامن المجتمعي، مكتبة الأنجلو المصرية، الجزائر، 2019. ص72

[2] فضيل دليلة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التنمية المستدامة: التعليم أنموذجاً، منشورات ضفاف، الجزائر، 2017. ص123

وصـور توثق المخالفات. هذا الضـغط المسـتمر من القاعدة الشـعبية يدفع الحكومات إلى تبني ممارسـات الحوكمة الرشيدة، والتي تشمل الشفافية، المساءلة، المشاركة، وسيادة القانون. وعندما يعلم المسؤولون أن أفعالهم وأداءهم يخضـعان لمراقبة دقيقة من الجمهور، تزداد احتمالية التزامهم بالمسـؤولية وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.[1]

3. تعزيز ثقافة المساءلة في المؤسسات: لا يقتصر تأثير الاتصال الرقمي على مساءلة الحكومات فحسب، بل يمتد ليشـمل تعزيز ثقافة المسـاءلة داخل المؤسـسـات نفسـها. فالتوثيق الرقمي للعمليات، وتتبع الأداء، وتقارير المتابعة التي يمكن مشاركتها بسهولة، تُسهم في بناء نظم داخلية أكثر شفافية. عندما تكون مؤشرات الأداء والمسؤوليات واضـحة ومتاحة رقميًا، يصـبح من الصـعب إلقاء اللوم أو التنصـل من المسؤولية. هذا يعزز من كفاءة العمليات ويساهم في تحقيق نتائج أفضل في جهود التنمية المستدامة. فمثلاً، يمكن لشركة تعمل في مجال الطاقة المتجددة أن تنشـر تقاريرها البيئية والاجتماعية عبر موقعها الإلكتروني، مما يسـمح للجمهور بالتحقق من التزامها بمعايير الاستدامة.[2]

يعمل الاتصـال الرقمي كقوة دافعة لتعزيز الشـفافية والمسؤولية من خلال توفير أدوات غير مسبوقة للوصول إلى المعلومات، وممارسة الرقابة الشعبية، وبناء ثقافة المساءلة. هذه العناصر مجتمعة تُشكل حجر الزاوية في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واسـتدامة، حيث يكون للمواطنين دور فعال في مسـاءلة من يمثلونهم وضمان أن تكون جهود التنمية في الاتجاه الصحيح.

الفرع الثالث: بناء ثقافة الحوار والمساءلة

يُعدّ الاتصـال الرقمي محركًا أساسيًا في تأسيس وتعزيز ثقافة الحوار المفتوح والمساءلة ضمن نسيج المجتمع، وهو عنصر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ففي السابق، كانت قنوات التواصل بين

[1] فضيل دليلة، مرجع سابق، ص124

[2] القحطاني محمد، التفاعل الاجتماعي الرقمي وتأثيره على البناء المجتمعي، دار الشروق، الجزائر، 2020. ص115.

المواطنين وصـــناع القرار غالبًا ما تكون أحادية الاتجاه أو محدودة بنطاقات زمنية وجغرافية معينة، مما يقلل من فرص التفاعل البناء ويخلق فجوة بين الطرفين.[1]

1. توفير مســاحات للحوار العام والتعبير عن الرأي: لقد فتحت المنصـــات الرقمية، وعلى رأســها وســائل التواصـــل الاجتماعي (فيســبوك، تويتر، لينكد إن، إلخ)، والمنتديات الإلكترونية، والمدونات التفاعلية، قنوات غير مســبوقة للحوار العام. لم يعد المواطنون مجرد متلقين للمعلومات، بل أصــبحوا مشــاركين فاعلين في النقاشـات حول القضـايا المجتمعية والتنموية. يمكن للأفراد التعبير عن آرائهم، تبادل الأفكار، طرح الأسـئلة، وحتى تحدي السـياسـات القائمة بحرية أكبر. هذه المسـاحات الافتراضـية تسـمح بتكوين رأي عام مسـتنير ومتنوع، وتعكس نبض الشـــارع بشـــكل فوري، مما يُســـهم في إثراء النقاش العام حول ســـبل تحقيق التنمية المســتدامة. على ســبيل المثال، يمكن لمبادرة بيئية إطلاق حملة توعية حول مشـكلة تلوث المياه في منطقة معينة، وجمع آراء ومقترحات السكان عبر منصة رقمية.

2. تعزيز التفاعل بين المواطنين وصناع القرار: أتاحت الأدوات الرقمية للمسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، وممثلي الهيئات التنموية، قنوات مباشرة للتفاعل مع الجمهور. يمكنهم الآن تنظيم جلسات حوار افتراضية، أو الإجابة على اســتفســارات المواطنين في الوقت الفعلي عبر البث المباشــر، أو حتى اســتقبال الملاحظات والاقتراحات عبر نماذج إلكترونية. هذا التفاعل المباشـــر يقلل من البيروقراطية، ويُقرّب صـــناع القرار من احتياجات وتطلعات المجتمعات التي يخدمونها. فعندما يشـعر المواطن بأن صـوته مسموع وأن ملاحظاته قد تؤخذ بعين الاعتبار، يزداد شعوره بالانتماء والمسؤولية تجاه جهود التنمية، مما يعزز من فرص نجاحها.[2]

3. بناء ثقافة المساءلة الشعبية: يُسـهم الحوار الرقمي في ترسـيخ مفهوم المسـاءلة الشـعبية. عندما يتمكن الأفراد والمجموعات من مناقشـة القرارات الحكومية علنًا، وتوجيه الأسـئلة مباشـرة إلى المسـؤولين، ومطالبتهم

[1] بن عيسى فتيحة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة المدنية، دار الخلدونية، الجزائر، 2022. ص95.

[2] فوزي علي، الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة: دور التوعية والتحفيز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزائر، 2022. ص63.

بتوضيحات أو تفسيرات لأدائهم، فإن ذلك يُرسّخ مبدأ أن السلطة مسؤولية وليست امتيازًا. هذا الضغط المستمر من القاعدة الشعبية يدفع صناع القرار إلى أن يكونوا أكثر استجابة وشفافية، وأن يبرروا خياراتهم وسياساتهم أمام الجمهور. فالمجتمع الذي يمتلك آليات فعالة للحوار والمساءلة هو مجتمع أكثر قدرة على تصحيح مساره، وتجاوز العقبات، والمضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وعدالة. على سبيل المثال، يمكن لجمعية حقوقية استخدام منصة رقمية لجمع شهادات حول نقص الخدمات الصحية في منطقة ما، وعرضها على الجهات المعنية للمطالبة بتحسين الأوضاع.[1]

يعمل الاتصال الرقمي كعامل تمكين رئيسي لبناء ثقافة راسخة للحوار والمساءلة، مما يحول المجتمعات من مجرد متلقين للسياسات إلى شركاء فاعلين في صياغتها وتقييمها. هذه الديناميكية التفاعلية تُعدّ حجر الزاوية في أي مسعى تنموي مستدام يهدف إلى تحقيق الشمولية والعدالة والفعالية.

المطلب الثاني: مساهمة وسائل الاتصال الرقمي في دعم منظمات المجتمع المدني

لا يقتصر دور الاتصال الرقمي على تمكين مشاركة الأفراد فحسب، بل يمتد ليكون شريان حياة حقيقيًا لمنظمات المجتمع المدني، ويمنحها أدوات قوية لتعزيز تأثيرها وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. هذه المنظمات، التي غالبًا ما تعمل بموارد محدودة، وجدت في الأدوات الرقمية فرصة لتوسيع نطاق عملها، تعزيز قدراتها، والتغلب على العديد من التحديات التقليدية.[2]

الفرع الأول: تسهيل التنسيق والتواصل بين الفاعلين المدنيين:

قبل العصر الرقمي، كان التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، خصوصًا تلك التي تعمل في مناطق جغرافية متباعدة أو حول قضايا متشعبة، يمثل تحديًا كبيرًا. أما اليوم، فقد أصبح الأمر أكثر سهولة وفعالية بفضل الأدوات الرقمية:

[1] عياش ريم، استراتيجيات الاتصال الرقمي لنشر أهداف التنمية المستدامة، دار الكتب العلمية، الجزائر، 2021. ص98.

[2] بوعلي محمد، دور الإعلام البيئي الرقمي في تحقيق الاستدامة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020. ص76.

1. منصات التعاون والعمل المشترك: تتيح أدوات مثل Google Workspace، Microsoft Teams، Slack، أو حتى المجموعات المغلقة على وسائل التواصل الاجتماعي، للمنظمات المختلفة التنسيق وتبادل الملفات، تنظيم الاجتماعات الافتراضية، وإدارة المشاريع المشتركة بكفاءة. يمكن للمنظمات العاملة في مجال البيئة، على سبيل المثال، التنسيق لشن حملة توعية وطنية موحدة، وتبادل المواد التوعوية والخطط اللوجستية في الوقت الفعلي، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية.[1]

2. بناء الشبكات والتحالفات: تساعد المنصات الرقمية في تحديد واكتشاف المنظمات الشبيهة في الأهداف، مما يُسهل بناء شبكات وتحالفات قوية. هذه الشبكات تزيد من القوة التفاوضية لمنظمات المجتمع المدني، وتمكنها من تبادل الخبرات والمعرفة، والضغط على صناع القرار بشكل أكثر تأثيرًا. يمكن لتحالف من منظمات حقوق المرأة، مثلاً، أن ينسق جهوده دوليًا لإطلاق مبادرات تدعو إلى المساواة.

3. تقليل التكاليف والوقت: التنسيق الرقمي يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى السفر والاجتماعات المادية المكلفة والمستهلكة للوقت، مما يوفر للمنظمات موارد قيمة يمكن إعادة توجيهها نحو الأنشطة التنموية الأساسية. هذا مهم بشكل خاص للمنظمات الصغيرة ذات الميزانيات المحدودة.

الفرع الثاني: توسيع نطاق الحملات التوعوية والمبادرات المجتمعية

تُعدّ وسائل الاتصال الرقمي بمثابة مكبر صوت فعال لمنظمات المجتمع المدني، مما يتيح لها الوصول إلى جماهير أوسع بكثير مما كان ممكنًا في السابق:[2]

1. الحملات الرقمية واسعة النطاق: لم تعد الحاجة إلى الاعتماد على التغطية الإعلامية التقليدية المكلفة. يمكن للمنظمات إطلاق حملات توعية مؤثرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية المخصصة. هذه الحملات يمكن أن تصل إلى ملايين الأشخاص بتكلفة زهيدة نسبيًا. على سبيل

[1] بوعلي محمد، مرجع سابق، ص77

[2] السيد محمود، الاقتصاد الرقمي والتحول الصناعي: فرص وتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، 2019. ص47.

المثال، يمكن لمنظمة تعمل على مكافحة التصحر إطلاق حملة صور وفيديوهات توضح خطورة الظاهرة وتدعو للمشاركة في مبادرات التشجير.

2. التعبئة والدعم الجماهيري: تُسهل الأدوات الرقمية تعبئة الدعم الجماهيري للمبادرات المختلفة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني إطلاق حملات تواقيع إلكترونية (Petitions)، جمع التبرعات عبر الإنترنت (Crowdfunding)، أو حشد المتطوعين للمشاركة في فعاليات معينة. هذه القدرة على حشد الدعم من القاعدة الشعبية تمنح المنظمات شرعية وقوة إضافية.

3. نشر المعرفة والأبحاث: تستخدم المنظمات الرقمية لنشر تقاريرها، دراساتها، وموادها التعليمية بشكل أوسع. هذا يساهم في رفع الوعي المجتمعي بالقضايا التنموية المختلفة، ويزود الجمهور بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة بفعالية.[1]

الفرع الثالث: تمكين الفئات المهمشة من إيصال صوتها والمشاركة في التنمية

لعل من أهم أدوار الاتصال الرقمي هو قدرته على منح صوت للفئات التي غالبًا ما تُهمّش في المجتمعات التقليدية، وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية:[2]

1. منصات التعبير للفئات المستضعفة: يمكن للفئات المهمشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات العرقية، سكان المناطق النائية، أو النساء في المجتمعات المحافظة، استخدام المنصات الرقمية للتعبير عن معاناتهم، تسليط الضوء على قضاياهم، والمطالبة بحقوقهم. فمثلاً، يمكن لمجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة إطلاق مدونة أو قناة يوتيوب لمشاركة تجاربهم والتوعية بالتحديات التي يواجهونها.

[1] السيد محمود، مرجع سابق، ص48

[2] جلال هشام، الابتكار التكنولوجي ومستقبل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، دار النهضة العربية، الجزائر، 2023. ص132.

2. الوصـــول إلى المعلومات والخدمات: يتيح الاتصـــال الرقمي لهذه الفئات الوصـــول إلى معلومات حول الخدمات المتاحة، الفرص التدريبية، أو البرامج التنموية التي قد تفيدهم. كما يمكن أن يُســـتخدم لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي عبر المجموعات التفاعلية.

3. بناء مجتمعات افتراضـــية داعمة: يمكن للفئات المهمشـــة بناء مجتمعات افتراضـــية خاصـــة بها، حيث يجدون الدعم المتبادل، يتبادلون الخبرات، ويتشـاركون الحلول لمشـاكلهم المشـتركة. هذه المجتمعات تعزز من شعورهم بالانتماء وتقلل من عزلتهم، وتمنحهم القوة للمطالبة بالتغيير والمشاركة بفعالية في جهود التنمية.[1]

[1] جلال هشام، مرجع سابق، ص133

المبحث الثاني: التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاتصال الرقمي على التنمية

يمثل الاتصال الرقمي قوة دافعة لا يمكن تجاهلها في تشكيل ملامح التنمية المعاصرة، إذ تتجاوز آثاره مجرد تسهيل التواصل لتلامس جوهر التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. ففي عالم تتسارع فيه وتيرة الرقمنة، بات فهم هذه التأثيرات أمرًا حاسمًا لبلورة استراتيجيات تنموية مستدامة وفعالة. إن التعمق في هذه الأبعاد الثلاثة للاتصال الرقمي يكشف عن قدرته على إعادة تعريف سبل عيش المجتمعات، دفع عجلة النمو الاقتصادي، وإعادة تشكيل المشهد السياسي بما يخدم أهداف التنمية الشاملة.

المطلب الأول: التأثير الاجتماعي

لا يقتصر تأثير الاتصال الرقمي على مجالات الاقتصاد والسياسة فحسب، بل يمتد ليشمل جوهر النسيج الاجتماعي، محدثًا تحولات عميقة في طريقة عيش الأفراد، تفاعلهم، وتصورهم للعالم المحيط بهم. إن هذا التحول الرقمي لا يمثل مجرد إضافة تكنولوجية، بل هو عامل محوري في إعادة تشكيل الوعي المجتمعي وتوجيه سلوكيات الأفراد نحو مسارات تدعم التنمية المستدامة.[1]

الفرع الأول: تحسين مستوى التعليم والتوعية المجتمعية

يمثل الاتصال الرقمي رافعة أساسية في الارتقاء بمستوى التعليم وتعميق الوعي المجتمعي، مما يشكل لبنة أساسية في مسيرة التنمية المستدامة. فقبل الثورة الرقمية، كانت فرص الوصول إلى المعرفة غالبًا ما تخضع لقيود جغرافية، أو مالية، أو مؤسسية، مما يحد من انتشار التعليم وتنوعه. أما اليوم، فقد أصبحت

[1] عادل عبد العزيز، الرقمنة والنمو الاقتصادي: دراسة في الاقتصادات الناشئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021. ص61.

المشهدية مختلفة جذريًا؛ حيث باتت المنصات الرقمية بوابات واسعة للمعرفة، تتيح للجميع، بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم الاجتماعي، فرصًا غير مسبوقة للتعلم والاطلاع.[1]

تتجسد هذه القدرة على تحسين التعليم في توفير مصادر تعليمية متنوعة وثرية عبر الإنترنت. فمنصات التعلم المفتوح عبر الإنترنت، والمكتبات الرقمية التي تضم ملايين الكتب والمقالات، ومقاطع الفيديو التعليمية التفاعلية، كل ذلك يفتح آفاقًا جديدة أمام الطلاب والباحثين وعموم الجمهور. يمكن للفرد في أقصى نقطة من العالم الوصول إلى محاضرات جامعية من أرقى المؤسسات، أو تعلم مهارات جديدة مطلوبة في سوق العمل، أو حتى البحث في قضايا معقدة تتعلق بالبيئة أو التنمية البشرية. هذا الوصول الديمقراطي للمعرفة يساهم في بناء جيل أكثر وعيًا وقدرة على فهم التحديات العالمية والمحلية، مما يؤهله ليكون فاعلًا إيجابيًا في دفع عجلة التنمية.

ولا يقتصر الدور على التعليم الرسمي، بل يمتد ليشمل التوعية المجتمعية بقضايا التنمية المستدامة ذاتها. فمن خلال الحملات الرقمية المكثفة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني، والهيئات الحكومية، والمؤسسات البحثية، نشر معلومات مبسطة وجذابة حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يمكنهم تسليط الضوء على قضايا مثل ندرة المياه، أهمية الطاقة النظيفة، ضرورة المساواة بين الجنسين، أو سبل مكافحة الفقر. فعلى سبيل المثال، قد يُنشر فيديو توعوي على وسائل التواصل الاجتماعي يشرح الآثار المدمرة للتصحر، أو رسوم بيانية تفاعلية توضح فوائد إعادة التدوير، مما يُسهم في تغيير السلوكيات اليومية للأفراد ويغرس لديهم حس المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع. هذا الانتشار السريع والواسع للمعلومات يعزز الوعي الجمعي، ويخلق أرضية خصبة للمشاركة المجتمعية الواعية في جهود التنمية.[2]

[1] حماد أحمد، ريادة الأعمال الرقمية ودعم المشاريع الناشئة والصغيرة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020. ص81.

[2] كرم يوسف، التسويق الرقمي وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، الجزائر، 2021. ص105.

بهذه الطريقة، لا يعمل الاتصال الرقمي كأداة لتمرير المعلومات فحسب، بل هو عامل محفز لعملية تعلم مستمرة وتوعية شاملة، تساهم في تمكين الأفراد والمجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة بفعالية في بناء مستقبل أكثر استدامة.

الفرع الثاني: تعزيز التكافل والتفاعل الاجتماعي عبر الشبكات الرقمية

على الرغم من النقاشات الدائرة حول التحديات التي قد تفرضها التكنولوجيا على الروابط الاجتماعية، إلا أن الاتصال الرقمي قد أظهر قدرة كبيرة على تعزيز التكافل والتفاعل الاجتماعي، وذلك من خلال إتاحة قنوات جديدة لبناء المجتمعات والتواصل بين الأفراد. لم تعد الروابط الاجتماعية مقتصرة على التفاعلات المادية أو الجغرافية، بل امتدت لتشمل فضاءات افتراضية تتيح للأشخاص من خلفيات متباينة التلاقي والتعاون. [1]

تتجلى هذه المساهمة في قدرة الشبكات الرقمية على تشكيل مجتمعات افتراضية قائمة على الاهتمامات المشتركة والدعم المتبادل. فمنصات التواصل الاجتماعي، والمنتديات المتخصصة، وتطبيقات المراسة الفورية، تُمكن الأفراد من الانضمام إلى مجموعات تتناول قضايا معينة، مثل دعم الصحة النفسية، أو تبادل الخبرات في مجال الحفاظ على البيئة، أو حتى تنظيم حملات إغاثة إنسانية. هذه المجموعات توفر بيئة داعمة حيث يمكن للأفراد الشعور بالانتماء، ومشاركة تجاربهم، وتقديم المساعدة لمن هم بحاجة إليها، مما يعزز من قيم التكافل والتضامن في المجتمع ككل.

كما يُسهل الاتصال الرقمي التعبئة الاجتماعية والعمل الجماعي في أوقات الأزمات أو لدعم القضايا التنموية. ففي حالة الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، يمكن للشبكات الرقمية أن تكون وسيلة فعالة لتنسيق جهود الإغاثة، جمع التبرعات بسرعة، ونشر المعلومات الهامة. هذه القدرة على التعبئة السريعة تبرز

[1] شفيق ليلى، أثر المنصات الرقمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022. ص90.

الدور الحيوي للاتصـــال الرقمي في بناء مجتمعات أكثر مرونة واســـتجابة للتحديات، وتؤكد على بعده الاجتماعي كأداة لتعزيز التماسك والعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير على التعاون والتكاتف المجتمعي.[1]

الفرع الثالث: نشر ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع

يُعدّ الاتصـال الرقمي أداة فعالة لا مثيل لها في نشـر ثقافة التنمية المسـتدامة وترسـيخها في الوعي المجتمعي، مما يسهم في بناء قاعدة واسعة من المؤيدين والممارسين لهذه المبادئ. فقدرته على الوصول إلى جماهير غفيرة وتقديم المحتوى بأشـــكال متنوعة ومبتكرة تجعله منصـــة مثالية لتغيير القناعات وتحفيز السلوكيات الإيجابية نحو مستقبل أكثر استدامة.

تتحقق هذه المسـاهمة عبر توفير محتوى غني ومتنوع حول أبعاد التنمية المسـتدامة المختلفة. لم يعد الاهتمام بالبيئة، أو العدالة الاجتماعية، أو الاقتصاد الأخضر مقتصرًا على الدوائر المتخصصة. فمن خلال المنصات الرقمية، تُنشر المقالات التوعوية، ومقاطع الفيديو الوثائقية القصيرة، والرسوم المتحركة التوضيحية، والبودكاسـت، التي تشـرح مفاهيم التنمية المسـتدامة بطرق مبسـطة وجذابة. هذه المواد تسـلط الضـوء على التحديات البيئية مثل ندرة المياه أو الاحتباس الحراري، وتســـتعرض قصـــص النجاح في مجالات الطاقة المتجددة أو الزراعة المستدامة، وتقدم نصائح عملية للأفراد لتقليل بصمتهم البيئية والمساهمة في التنمية.[2]

كما يُسـهم الاتصـال الرقمي في إبراز أهمية الممارسـات المسـتدامة وجعلها جزءًا من الحياة اليومية. فمن خلال الحملات التوعوية المســتمرة التي تســتهدف الفئات العمرية المختلفة، يتم غرس قيم الحفاظ على الموارد، ترشيد الاستهلاك، دعم المنتجات المحلية، والمشاركة في المبادرات المجتمعية. يمكن للمنظمات غير الحكومية، والمدارس، وحتى المجموعات الشـبابية، اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعي لبث رسـائل توعية

[1] شفيق ليلى، مرجع سابق، ص91

[2] علي سمير، الفجوة الرقمية وأثرها على التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، مؤسسة الرسالة، الجزائر، 2018. ص68.

مؤثرة، وتنظيم تحديات بيئية افتراضية، وتشجيع الأفراد على تبني أنماط حياة أكثر استدامة. هذا التفاعل المستمر مع مفاهيم الاستدامة عبر القنوات الرقمية يساهم في تحويلها من مجرد مصطلحات نظرية إلى جزء لا يتجزأ من الثقافة المجتمعية.

يعمل الاتصال الرقمي كجسر يربط بين المعرفة النظرية والممارسة العملية للتنمية المستدامة، من خلال توفير محتوى تعليمي وتوعوي فعال، وتحفيز الأفراد على تبني سلوكيات مسؤولة، وبالتالي بناء ثقافة مجتمعية راسخة تدعم مستقبلًا أكثر استدامة للجميع.[1]

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي

يمتد تأثير الاتصال الرقمي ليتجاوز الأبعاد الاجتماعية والسياسية، ليُحدث تحولات عميقة في البنية الاقتصادية للدول والمجتمعات. فهو لا يقتصر على تسهيل العمليات التجارية، بل يُعدّ محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، الابتكار، وخلق الفرص، مما يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنشد الرخاء الاقتصادي الشامل والعادل.

الفرع الأول: دعم الابتكار والتحول الرقمي في الاقتصاد

يُعدّ الاتصال الرقمي ليس مجرد وسيلة، بل هو المحرك الأساسي الذي يُعيد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال قدرته الفائقة على دعم الابتكار الشامل وقيادة عملية التحول الرقمي التي تُطال كل قطاعات الأعمال. إن هذه الديناميكية لا تقتصر على مجرد تحديث الأدوات، بل تتجاوز ذلك إلى خلق نماذج اقتصادية جديدة تمامًا تدعم التنمية المستدامة.[2]

يكمن جوهر هذا التأثير في قدرة الاتصال الرقمي على توفير بنية تحتية معلوماتية متقدمة تُشكل بيئة حاضنة للابتكار. فوجود شبكات إنترنت عالية السرعة، وسعات تخزين سحابية ضخمة، ومنصات تحليل

[1] محمد فاطمة، الشمول الرقمي كرافعة للعدالة الاقتصادية في الدول النامية، المعهد العربي للبحوث والدراسات، الجزائر، 2022. ص93.

[2] السعيد أمين، سياسات تقليص الفجوة الرقمية وأبعادها التنموية، دار الفكر العربي، الجزائر، 2019. ص75.

البيانات الضخمة (Big Data)، يُمكّن الشركات ورواد الأعمال من تطوير حلول لم تكن متخيلة في السابق. على سبيل المثال، سمح الانتشار الواسع للإنترنت بتطور قطاعات بأكملها مثل التجارة الإلكترونية، التي حولت طريقة الشراء والبيع، مما فتح أسواقًا جديدة وأتاح للمستهلكين خيارات أوسع. كما أن الخدمات المالية الرقمية (FinTech)، مثل تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية، تُعيد تعريف الخدمات المصرفية، مما يُسهل المعاملات ويُقلل من التكاليف التشغيلية، ويُعزز الشمول المالي.

علاوة على ذلك، يُسهم الاتصال الرقمي في تسريع وتيرة البحث والتطوير (R&D) عبر تسهيل تبادل المعلومات والتعاون بين الباحثين والجامعات والشركات على مستوى العالم. فالمختبرات الافتراضية، ومنصات البيانات المشتركة، وأدوات المحاكاة الرقمية، تُقلل من زمن تطوير المنتجات والخدمات الجديدة، وتُخفض من تكاليف الابتكار. هذا يؤدي إلى ظهور ابتكارات جذرية في مجالات حيوية للتنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، حيث تُمكن الشبكات الذكية وتحليل البيانات من تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتوزيعها. وفي مجال الزراعة الذكية (Smart Agriculture)، تُستخدم البيانات التي يتم جمعها عبر الاتصال الرقمي لتحسين استخدام المياه والأسمدة، وزيادة إنتاجية المحاصيل بطرق مستدامة بيئيًا.[1]

إن هذا التحول الرقمي لا يقتصر على الشركات التقنية العملاقة، بل يمتد ليشمل الصناعات التقليدية أيضًا. فالمصانع تستفيد من إنترنت الأشياء الصناعي (IIoT) لتحسين كفاءة خطوط الإنتاج، وتقليل النفايات، وتوقع الأعطال قبل حدوثها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية. كما أن قطاع الخدمات، من الرعاية الصحية عن بعد (Telemedicine) إلى التعليم عبر الإنترنت (e-learning)، شهد قفزة نوعية بفضل الاتصال الرقمي، مما أتاح وصولاً أوسع للخدمات وتقليل الفجوة في الوصول إليها. هذه التغييرات الجذرية تساهم في بناء اقتصاد أكثر كفاءة، مرونة، وقدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية،

[1] ناصف يحي، المواطنة الرقمية والمشاركة السياسية في عصر الإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020. ص59.

وهو ما يُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي لا يستنزف الموارد ويُعزز من القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.[1]

الفرع الثاني: تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات الاتصال الرقمي

يُمثل الاتصال الرقمي دعامة أساسية لنمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والتي تُعدّ محركًا حيويًا للاقتصادات المستدامة. فقبل العصر الرقمي، كانت هذه المشاريع تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى الأسواق، التسويق، وإدارة العمليات بكفاءة. أما اليوم، فقد أتاحت لها الأدوات الرقمية فرصًا غير مسبوقة للتوسع والابتكار.

تُمكن هذه الأدوات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من توسيع نطاق وصولها إلى العملاء بشكل كبير. فمن خلال منصات التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث، يمكن لهذه المشاريع عرض منتجاتها وخدماتها لجمهور أوسع بكثير من النطاق المحلي. هذا يُقلل من الحاجة إلى المتاجر المادية المكلفة ويفتح أبوابًا لأسواق وطنية وعالمية، مما يزيد من إيراداتها وفرص نموها.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تُساهم الأدوات الرقمية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فتطبيقات إدارة علاقات العملاء (CRM)، وأنظمة إدارة المخزون، وبرامج المحاسبة السحابية، تُساعد هذه الشركات على أتمتة العديد من عملياتها، وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة، وإدارة التكاليف بفعالية أكبر. هذه الكفاءة تُعزز من قدرتها التنافسية وتُساهم في استدامتها على المدى الطويل، مما يدعم خلق فرص العمل وزيادة الدخل على المستوى المجتمعي، ويُسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية.[3]

[1] ناصف يحيى، مرجع سابق، ص61

[2] بن علي عمر، التحول الرقمي وأثره على المشاركة السياسية للشباب، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2021. ص110.

[3] عبد الله منى، دور الإعلام الجديد في تفعيل المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، 2019. ص84.

الفرع الثالث: تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة الاقتصادية

يمثل الاتصـــال الرقمي أداة حاســمة في تحقيق العدالة الاقتصــادية، وذلك عبر جهود تقليص الفجوة الرقمية التي تفصـل بين من يملكون القدرة على الوصـول إلى التكنولوجيا ومن لا يملكونها. ففي ظل اقتصـاد عالمي يتزايد اعتماده على الرقمنة، يصـــبح عدم تكافؤ الفرص في الوصـــول إلى الإنترنت والمهارات الرقمية عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعادلة.

تُسـهم الجهود المبذولة لمد البنية التحتية للاتصـالات إلى المناطق الريفية والمهمشـة، وتوفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة، في تمكين الفئات الأقل حظًا من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي. فمن خلال الوصـــول إلى الإنترنت، يمكن للأفراد في هذه المناطق الحصـــول على فرص تعليمية وتدريبية لم تكن متاحة لهم ســابقًا، مما يرفع من مســتوى مهاراتهم ويؤهلهم لدخول ســوق العمل المتغير. كما يمكنهم الوصـــول إلى معلومات حول فرص العمل المتاحة، أو تســويق منتجاتهم الحرفية عبر الإنترنت، أو حتى تأســيس مشــاريع صغيرة تعتمد على المنصات الرقمية.[1]

عندما تُصـــبح الموارد الرقمية متاحة للجميع، فإن ذلك يُعزز من الشــمول المالي ويُقلل من التفاوتات الاقتصــادية. فالخدمات المصــرفية الرقمية، على ســبيل المثال، تُســهل على الأفراد في المناطق النائية إدارة أموالهم وإجراء المعاملات دون الحاجة إلى الوصـــول الفعلي للبنوك، مما يدمجهم بشـــكل أكبر في النظام الاقتصــادي الرســمي. هذا التقليص للفجوة الرقمية لا يمثل مجرد تحقيق للعدالة الاجتماعية، بل هو اســتثمار اقتصـــادي طويل الأجل يضـــمن أن فوائد النمو الاقتصـــادي تُوزع بشـــكل أكثر إنصـــافًا على جميع شـــرائح المجتمع، وبالتالي يُعزز من الاستقرار الاجتماعي ويُشجع على تحقيق تنمية مستدامة وأكثر مرونة.[2]

[1] الشريف خالد، الحكومة الإلكترونية ودورها في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزائر، 2021. ص77.

[2] كمال سارة، الرقابة الشعبية الرقمية وأثرها على نزاهة الحكم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2020. ص101.

المطلب الثالث: التأثير السياسي

لا يمكن فصل مسار التنمية المستدامة عن المشهد السياسي، فالسياسات الفعالة والحوكمة الرشيدة تُعدّ ركائز أساسية لتحقيقها. في هذا السياق، برز الاتصال الرقمي كقوة مؤثرة تُعيد تشكيل العلاقات بين الدولة والمواطن، وتُعزز من آليات المشاركة، وتُسهم في بناء نظم حكم أكثر شفافية واستجابة.

الفرع الأول: تعزيز المشاركة السياسية والمدنية

يُمثل الاتصال الرقمي قوة تحويلية جذرية في المشهد السياسي، حيث أحدث نقلة نوعية في سبل تعزيز المشاركة السياسية والمدنية للمواطنين، مما يُعزز من مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية التي تُعدّ حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة. ففي السابق، كانت قنوات المشاركة السياسية محدودة غالبًا بالأطر الرسمية، مثل التصويت الدوري في الانتخابات، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو حضور التجمعات والمؤتمرات العامة. هذه الأشكال من المشاركة، على أهميتها، لم تكن دائمًا تتيح مجالًا واسعًا للتعبير عن الآراء أو التأثير المباشر في القرارات اليومية التي تؤثر على حياة المواطنين.

مع ظهور وتطور أدوات الاتصال الرقمي، تغيرت هذه الديناميكية بشكل كبير. لقد أصبحت المنصات الرقمية، بدءًا من وسائل التواصل الاجتماعي (مثل X، فيسبوك، انستغرام)، مرورًا بالمدونات السياسية، المنتديات الإلكترونية، ووصولًا إلى تطبيقات الحكومات الإلكترونية (e-Government)، قنوات مفتوحة تتيح للمواطنين فرصًا غير مسبوقة للانخراط في الشأن العام. يمكن للأفراد الآن التعبير عن آرائهم بشكل فوري، ومشاركة تحليلاتهم للقضايا السياسية، والمشاركة في نقاشات عامة حول السياسات المقترحة أو القائمة. هذا التفاعل الرقمي يكسر حواجز الزمان والمكان، مما يُمكن المواطنين، حتى في المناطق النائية أو ذوي القدرة المحدودة على التنقل، من إيصال صوتهم. [1]

[1] الزهراني فهد، الأمن السيبراني: التحديات والفرص في العصر الرقمي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2022. ص66.

تتجلى قوة الاتصال الرقمي في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية في عدة أبعاد:[1]

أولاً: تسهيل التعبئة والتنظيم الشعبي: تُعدّ المنصات الرقمية أدوات فعالة لتعبئة الجماهير حول قضايا معينة، مثل قضايا العدالة الاجتماعية، أو حقوق الإنسان، أو حماية البيئة. يمكن للناشطين والمنظمات المدنية إطلاق حملات توعية رقمية، وجمع التواقيع على عرائض إلكترونية تدعو إلى إصلاحات تشريعية أو تغيير سياسات معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجموعة من الشباب المهتمين بقضية التغير المناخي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم فعاليات توعوية، وحشد الدعم لمطالبهم بتبني سياسات بيئية أكثر صرامة، مما يضغط على صناع القرار للاستجابة للمطالب الشعبية. هذه القدرة على التنظيم الرقمي تُقلل من التكاليف اللوجستية وتُسرّع من وتيرة التعبئة، مما يزيد من تأثير المجتمع المدني في المشهد السياسي.

ثانيًا: تعزيز الحوار العام وتبادل الأفكار: توفر البيئة الرقمية مساحات واسعة للحوار العام والنقاش الديمقراطي. يمكن للمواطنين المشاركة في منتديات افتراضية، أو التعليق على أخبار السياسات، أو الانضمام إلى مجموعات نقاشية متخصصة. هذه التفاعلات تُمكّن من تبادل الأفكار ووجهات النظر المتنوعة، وتُساهم في تكوين رأي عام مستنير. فعندما تُطرح قضية سياسية للنقاش عبر المنصات الرقمية، يمكن للمواطنين تحليل أبعادها المختلفة، والاستماع إلى آراء الخبراء والفاعلين، وبالتالي تكوين قناعاتهم الخاصة والمشاركة في النقاش بشكل أكثر وعيًا. هذا النوع من الحوار يُعزز من مبدأ التعددية ويُثري عملية صنع القرار من خلال إتاحة الفرصة لسماع مختلف الأصوات.

ثالثًا: تمكين مراقبة الأداء الحكومي والمساءلة: لم يعد الاتصال الرقمي يقتصر على التعبير عن الرأي، بل أصبح أداة فعالة لمراقبة الأداء الحكومي ومساءلة المسؤولين. فمن خلال مبادرات الحكومة الإلكترونية، التي تُتيح معلومات حول أداء الوزارات، الإنفاق الحكومي، وتقدم المشاريع، يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع

[1] حسني عمر، تشريعات حماية البيانات الشخصية: مقاربة قانونية وأمنية، مكتبة الرشد، الجزائر، 2023. ص120.

المدني تتبع أداء الحكومة ومقارنته بالوعود المعلنة. كما أن المنصـــات الرقمية تُمكن المواطنين من الإبلاغ عن أوجه القصـــور في الخدمات العامة، أو تقديم الشـــكاوى، أو حتى نشـــر مقاطع فيديو وصـــور توثق المخالفات. هذا المسـتوى غير المسـبوق من المراقبة الشـعبية يُجبر المسـؤولين على أن يكونوا أكثر شـفافية واسـتجابة، ويُعزز من التزامهم بالمسـؤولية تجاه الناخبين، مما يُسـهم في بناء نظام حكم أكثر كفاءة ونزاهة يُعزز من جهود التنمية المستدامة.[1]

يُشـكل الاتصـال الرقمي محفزًا أسـاسـيًا لتوسـيع نطاق وعمق المشـاركة السـياسـية والمدنية، مُحولًا المواطنين من مجرد متلقين للسياسات إلى شركاء فاعلين في صياغتها وتقييمها. هذه المشاركة المُعززة تُسهم في بناء ديمقراطيات أكثر حيوية واسـتجابة لاحتياجات مجتمعاتها، مما يضـع أسـاسًـا متينًا لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

الفرع الثاني: زيادة الشفافية ومكافحة الفساد في الحكم

يُشـكل الاتصـال الرقمي أداة محورية في تعزيز الشـفافية ومكافحة الفسـاد داخل منظومة الحكم، وهو أمر حيوي لضـمان اسـتخدام الموارد بكفاءة وفعالية نحو تحقيق التنمية المسـتدامة. فغياب الشـفافية التاريخي غالبًا ما كان يوفر بيئة خصـبة لازدهار الفسـاد والمحسـوبية، مما يُعيق التقدم ويُضـعف ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

تُقدم الأدوات الرقمية حلولًا غير مســبوقة لهذا التحدي، حيث تُمكن من نشـــر المعلومات الحكومية وجعلها في متناول الجمهور. فمبادرات مثل بوابات البيانات المفتوحة (Open Data Portals)، التي تُنشـــر عليها تفاصـــيل الميزانيات، عقود المناقصـــات الحكومية، وبيانات الإنفاق العام، تُتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني القدرة على تتبع الأموال العامة ومراقبة كيفية إنفاقها. هذه الشـفافية تزيد من صـعوبة إخفاء

[1] حسني عمر، مرجع سابق، ص121

المعاملات المشبوهة أو اختلاس الموارد، مما يضع ضغطًا مستمرًا على المسؤولين ليكونوا أكثر نزاهة ومسؤولية.

إضافة إلى ذلك، تُساهم المنصات الرقمية في تمكين المواطنين من الإبلاغ عن حالات الفساد وتوثيقها. يمكن للمواطنين استخدام تطبيقات مخصصة أو وسائل التواصل الاجتماعي لتقديم شكاوى حول ممارسات غير قانونية، أو توثيق أوجه القصور في الخدمات، أو حتى نشر أدلة على سوء استخدام السلطة. هذه القنوات تُشجع على المساءلة من القاعدة الشعبية، وتُجبر الحكومات على التحقيق في المزاعم واتخاذ الإجراءات اللازمة. فعندما يعلم المسؤولون أن أفعالهم تحت المجهر الرقمي للجمهور، تزداد احتمالية التزامهم بالمعايير الأخلاقية والقانونية. هذا الدور الرقابي للاتصال الرقمي لا يُقلل من الفساد فحسب، بل يُعزز أيضًا من كفاءة إدارة الموارد، ويُحسن من جودة الخدمات العامة، ويُرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع.[1]

الفرع الثالث: التأثير على الأمن السيبراني وحماية البيانات

في خضم التوسع الهائل للاتصال الرقمي ودوره في التنمية، يبرز جانب حيوي وحساس يتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات، والذي يحمل في طياته تحديات سياسية عميقة تؤثر على استقرار الدول وثقة المواطنين. فمع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إدارة شؤون الدولة، من البنية التحتية الحيوية كشبكات الطاقة والمياه إلى السجلات المدنية وأنظمة الدفاع، أصبحت الحكومات والمجتمعات عرضة بشكل متزايد للتهديدات السيبرانية.

يمكن لهذه التهديدات، التي تشمل الهجمات الإلكترونية، اختراق البيانات، والتجسس السيبراني، أن تُقوض جهود التنمية المستدامة بشكل مباشر. فتعطيل الخدمات الأساسية، مثل شبكات الكهرباء أو

[1] مراد يونس، أمن المعلومات في الفضاء السيبراني: تحديات الأمن القومي، دار الخالدية، الجزائر، 2021. ص103.

المستشفيات الرقمية، لا يُسبب خسائر اقتصادية فادحة فحسب، بل يُهدد الأمن القومي ويُزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن سرقة البيانات الشخصية للمواطنين أو البيانات الحكومية الحساسة يمكن أن تُعرض خصوصية الأفراد للخطر، وتُقوض الثقة في المؤسسات الحكومية، وتُعطل عمليات اتخاذ القرار.

لذلك، فإن تطوير سياسات وتشريعات قوية للأمن السيبراني يُعدّ ضرورة سياسية ملحة. يجب على الدول أن تستثمر في بناء قدرات دفاعية سيبرانية متينة، وتدريب الكوادر المتخصصة، وتطبيق أطر قانونية صارمة لحماية البيانات. كما يتطلب الأمر تعاونًا دوليًا مكثفًا لمكافحة الجرائم السيبرانية العابرة للحدود، وتبادل المعلومات حول التهديدات الجديدة. إن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الشفافية في البيانات الحكومية وضرورة حماية المعلومات الحساسة يُعدّ تحديًا معقدًا يتطلب مقاربات سياسية متوازنة. فبناء بيئة رقمية آمنة وموثوقة ليس مجرد هدف تقني، بل هو شرط أساسي لضمان استمرارية الخدمات، وحماية حقوق المواطنين، والحفاظ على الاستقرار السياسي الذي يُعدّ ركيزة لأي مسعى تنموي مستدام وطويل الأجل.[1]

[1] مراد يونس، مرجع سابق، ص104

خلاصة الفصل

يتضـــح من خلال هذا الفصـــل الدور المحوري الذي يلعبه الاتصـــال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشكل أداة فاعلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية. كما يسهم الاتصال الرقمي في دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال توفير آليات مبتكرة للنمو الاقتصادي، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وحماية البيئة.

غير أن فعالية هذا الدور تواجه عدة تحديات تقنية، واجتماعية، وقانونية، تعيق توظيف الاتصـــال الرقمي بشكل كامل في مسارات التنمية. لذلك، يتطلب الأمر تضافر الجهود لوضع أطر تنظيمية مناسبة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة الرقمية، لضمان استفادة شاملة وعادلة من إمكانات الاتصال الرقمي في خدمة التنمية المستدامة.

خاتمة

ختاما يمك القول بأن هذه الدراسة سعت إلى إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل أبعاده المتعددة وتأثيراته على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. وكما تناولنا في فصول المذكرة، فإن الثورة الرقمية لم تعد مجرد تطور تقني، بل أصبحت قوة دافعة لإعادة تشكيل المجتمعات نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولية، ومن خلال ما تم التطرق إليه وقبل الغوص في أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة وجب أولا اختبار صحة الفرضيات، وقد جاءت على النحو التالي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** يساهم الاتصال الرقمي بشكل فعال في تعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال توفير منصات للتعبير وتبادل المعلومات، مما ينعكس إيجابًا على دعم التنمية المستدامة.

أظهر الإطار النظري الذي تناول مفهوم الاتصال الرقمي وأدواره أن من أبرز خصائص هذا الاتصال قدرته على تخطي الحواجز الجغرافية والزمنية، ما أتاح فضاءات جديدة للتواصل والمشاركة المجتمعية. كما بينت الدراسات السابقة (مثل دراسات المشاركة الإلكترونية e-participation) أن المنصات الرقمية (الشبكات الاجتماعية، المنتديات، التطبيقات التفاعلية) تُمكّن الأفراد من التعبير عن آرائهم، اقتراح مبادرات، والمساهمة في مناقشة السياسات العامة، وهو ما يعد ركيزة أساسية للتنمية المستدامة التي تعتمد في جوهرها على مشاركة كافة مكونات المجتمع. وبذلك فإن الاتصال الرقمي يعزز من شمولية وفعالية المشاركة المجتمعية، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بناء توافقات اجتماعية واعية.

- **اختبار الفرضية الثانية:** يدعم الاتصال الرقمي منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تسهيل التنسيق، توسيع نطاق الحملات، وتمكين الفئات المهمشة.

عند تحليل البعد المؤسسي في الإطار النظري، يتضح أن الاتصال الرقمي وفر أدوات تكنولوجية حديثة دعمت بشكل مباشر عمل منظمات المجتمع المدني، حيث ساعدت على تبادل البيانات والمعلومات بسرعة، وتسهيل التنسيق بين الجهات الفاعلة محليًا ودوليًا. كما بيّنت أدبيات التنمية أن الحملات الرقمية

(digital campaigns) مكنت هذه المنظمات من توسيع نطاق التوعية والوصول إلى جماهير واسعة بتكلفة أقل مقارنةً بوسائل الاتصال التقليدية. إضافة إلى ذلك، ساعد الاتصال الرقمي على تمكين الفئات المهمشة عبر منصات رقمية خاصة أعطتهم صوتًا وفرصًا للتفاعل، وهو ما أكدته الأدبيات المتعلقة بالـــ digital inclusion. هكذا يتأكد دور الاتصـــال الرقمي في دعم منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** للاتصال الرقمي تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في تحسين التعليم، دعم الابتكار، وتعزيز الشفافية، على الرغم من وجود تحديات مرتبطة بالأمن السيبراني.

من خلال مراجعة الإطار النظري الذي تناول أبعاد التنمية المســـتدامة (الاجتماعية، الاقتصـــادية، والحوكمة)، يتضـح أن الاتصـال الرقمي أسـهم في تحسـين فرص الوصـول للتعليم عبر التعلم الإلكتروني والمنصات التعليمية المفتوحة (MOOCs)، ما ساعد على رفع مستوى رأس المال البشري. كذلك دعم الابتكار عبر تســهيل نشـــر المعرفة والتواصـــل بين المبتكرين ورواد الأعمال، ما انعكس على تحفيز المشـــاريع الاقتصادية المستدامة. وعلى المستوى السياسي، عزز الاتصال الرقمي الشفافية من خلال إتاحة المعلومات والبيانات الحكومية للمواطنين، وتسهيل آليات المساءلة. ورغم أن الدراسات بينت وجود تحديات تتعلق بالأمن السـيبراني وسـرية البيانات، إلا أن التوجهات الحديثة تدعو لتعزيز التشـريعات والبنى التحتية الأمنية الرقمية لمعالجة هذه المخاطر، مما يجعل الاتصال الرقمي رافعة قوية للتنمية المستدامة.

ومن خلال ما سـبق كشـفت هذه الدراسـة عن عدة نتائج رئيسـية تؤكد على الأهمية الاسـتراتيجية للاتصال الرقمي في سياق التنمية المستدامة، نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تمكين المشـاركة المجتمعية: أظهرت الدراسـة أن الاتصـال الرقمي يُعزز بشـكل كبير من المشـاركة المدنية والسـياسـية عبر تسـهيل الوصـول إلى المعلومات، تعزيز الشـفافية والمسـؤولية، وبناء ثقافة

الحوار والمساءلة. لقد أصبح المواطنون أكثر قدرة على التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرار، مما يُعزز من ديمقراطية التنمية.

- دعم منظمات المجتمع المدني: أثبتت النتائج أن الأدوات الرقمية تُقدم دعمًا حيويًا لمنظمات المجتمع المدني، مما يُمكنها من توسيع نطاق حملاتها التوعوية، تسهيل التنسيق بين الفاعلين المدنيين، وتمكين الفئات المهمشة من إيصال صوتها والمشاركة في جهود التنمية.
- تحسين الأبعاد الاجتماعية: بيّنت الدراسة أن الاتصال الرقمي يُسهم في تحسين مستوى التعليم والتوعية بقضايا التنمية المستدامة، ويُعزز من التكافل والتفاعل الاجتماعي عبر الشبكات الرقمية، مما يُرسخ قيم التضامن والوعي البيئي في المجتمع.
- دفع عجلة النمو الاقتصادي: أظهر البحث أن الرقمنة تُعدّ محركًا رئيسيًا لدعم الابتكار والتحول الرقمي في الاقتصاد، كما أنها تُسهل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات التجارة والتسويق الإلكتروني. كذلك، تُساهم الجهود المبذولة لتقليص الفجوة الرقمية في تحقيق عدالة اقتصادية أكبر.
- تأثيرات سياسية ملموسة: أكدت الدراسة أن الاتصال الرقمي يُعزز من الشفافية ومكافحة الفساد في الحكم، ويزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، بينما يُسلط الضوء في الوقت ذاته على التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات كقضايا سياسية حاسمة تتطلب اهتمامًا وعملًا مستمرين لضمان استدامة التنمية.

بناءً على النتائج المستخلصة، تُقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة:

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الشاملة بحيث وجب على الحكومات وشركاء التنمية مواصلة الاستثمار في توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول متكافئ للجميع وتعزيز الشمول الرقمي.
- تطوير المهارات الرقمية من أجل إطلاق برامج تعليمية وتدريبية وطنية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالمهارات الرقمية لكافة شرائح المجتمع، مع التركيز على الفئات المهمشة، لتمكينهم من الاستفادة القصوى من الفرص التي تُقدمها التكنولوجيا.
- تعزيز الحوكمة الرقمية والشفافية من خلال تركيز الحكومات على تبني المزيد من مبادرات الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة، وتوفير آليات رقمية سهلة للمواطنين للإبلاغ عن الفساد وتقديم الملاحظات، بما يُعزز من الشفافية والمساءلة.
- دعم الابتكار الرقمي لأهداف التنمية المستدامة والتي يُوصى بتشجيع ودعم المشاريع الناشئة والحلول التقنية التي تُركز على معالجة تحديات التنمية المستدامة، مثل تطبيقات الطاقة النظيفة، الزراعة الذكية، والتعليم عن بعد، من خلال توفير بيئة حاضنة للابتكار.
- سن تشريعات قوية لحماية البيانات والأمن السيبراني حيث من الأهمية بمكان تطوير وتطبيق أطر قانونية وتنظيمية فعالة لحماية البيانات الشخصية وضمان الأمن السيبراني للبنية التحتية الحيوية، لبناء الثقة في الفضاء الرقمي وحماية حقوق المواطنين.
- تعزيز الشراكات بين القطاعات من أجل تشجيع الشراكات الفعالة بين الحكومات، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية لاستغلال الإمكانات الكاملة للاتصال الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة.

إن الاتصـــال الرقمي لم يعد خيارًا، بل أصـــبح ضـــرورة حتمية لمســـتقبل التنمية. من خلال تبني هذه التوصـــيات، يمكن للمجتمعات أن تُســـخّر قوة التكنولوجيا لبناء عالم أكثر عدلاً، ازدهارًا، واســـتدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية ورش عن الإمام نافع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو عيشة فيصل، **الإعلام الإلكتروني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

2. أبو النصـــر مدحت محمد، **إدارة وتنمية الموارد البشـــرية (الاتجاهات المعاصـــرة)**، ط3، دار النهضـــة العربية، الإسكندرية، مصر، 2001.

3. أ. راحلي حجيلة، **التنمية من مفهوم الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مطبوعات جامعة شلف، الجزائر، 2013.

4. بن عيسى فتيحة، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة المدنية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.

5. بوعلي محمد، **دور الإعلام البيئي الرقمي في تحقيق الاســـتدامة**، دار الأمة للنشـــر والتوزيع، الجزائر، 2020.

6. جلال هشام، **الابتكار التكنولوجي ومستقبل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية**، دار النهضة العربية، الجزائر، 2023.

7. حماد أحمد، **ريادة الأعمال الرقمية ودعم المشـاريع الناشـئة والصـغيرة**، كنوز المعرفة للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2020.

8. حسني عمر، **تشريعات حماية البيانات الشخصية: مقاربة قانونية وأمنية**، مكتبة الرشد، الجزائر، 2023.

9. ديلو فضـيل، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصـال**، ط3، دار الثقافة للنشـر والتوزيع، الأردن – عمان، 2021.

10. رداد عبد الرحمان، **المؤشـرات البيئية كجزء من مؤشـرات التنمية المسـتدامة**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، 2009.

11. الزهراني فهد، **الأمن السـيبراني: التحديات والفرص في العصـر الرقمي**، دار وائل للنشـر، الجزائر، 2022.

12. الزواوي أحمد، **التعليم الرقمي ودوره في تحقيق التنمية البشـرية**، دار المجد للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2018.

13. السعيد أمين، **سياسات تقليص الفجوة الرقمية وأبعادها التنموية**، دار الفكر العربي، الجزائر، 2019.

14. السـيد محمود، **الاقتصـاد الرقمي والتحول الصـناعي: فرص وتحديات**، مركز دراسـات الوحدة العربية، الجزائر، 2019.

15. الشـريف خالد، **الحكومة الإلكترونية ودورها في تعزيز الشـفافية ومحاربة الفسـاد**، منشـورات الحلبي الحقوقية، الجزائر، 2021.

16. شفيق ليلى، **أثر المنصات الرقمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

17. شفيق محمد، **التنمية الاجتماعية**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

18. صـالح الشـيخ محمد، **الآثار الاقتصـادية والمالية لتلوث البيئة ووسـائل الحماية منها**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

19. صـلاح عثمانة، **التنمية الشاملة، مفاهيم ونماذج**، ط1، مؤسسة دار العلماء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

20. عبد الله منى، **دور الإعلام الجديد في تفعيل المجتمع المدني والمشـاركة الشـعبية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، 2019.

21. عبد المجيد محمد، **الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2023.

22. عبد الوهاب عبد الباسط محمد، **استخدام تكنولوجيا الاتصال**، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، 2019.

23. عادل عبد العزيز، **الرقمنة والنمو الاقتصادي: دراسة في الاقتصادات الناشئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

24. عمار سليم، **دور وسائل الاتصال الحديثة في التوعية البيئية والمجتمعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزائر، 2021.

25. علي سمير، **الفجوة الرقمية وأثرها على التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية**، مؤسسة الرسالة، الجزائر، 2018.

26. عياش ريم، **استراتيجيات الاتصال الرقمي لنشر أهداف التنمية المستدامة**، دار الكتب العلمية، الجزائر، 2021.

27. غنيم عثمان محمد وأبو زنط ماجدة، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28. فوزي علي، **الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة: دور التوعية والتحفيز**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزائر، 2022.

29. قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

30. القحطاني محمد، **التفاعل الاجتماعي الرقمي وتأثيره على البناء المجتمعي**، دار الشروق، الجزائر، 2020.

31. قاسم نجوى، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في الحوكمة الرشيدة**، دار الشروق، الجزائر، 2022.

32. كرم يوسف، **التسويق الرقمي وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الدار الجامعية، الجزائر، 2021.

33. كمال سارة، **الرقابة الشعبية الرقمية وأثرها على نزاهة الحكم**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

34. ماهر عودة، **وسائل الإعلام الرقمي الجديد**، دار اليازوري للطباعة والنشر، الأردن، 2021.

35. محمد كامل عارف، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة عالم المعرفة، ع142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

36. محفوظ حسين، **تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي الرقمي**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2024.

37. مراد يونس، **أمن المعلومات في الفضاء السيبراني: تحديات الأمن القومي**، دار الخالدية، الجزائر، 2021.

38. منال طلعت، **ماهية الاتصال الرقمي**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2021.

39. ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2010.

40. ناصف يحيى، **المواطنة الرقمية والمشاركة السياسية في عصر الإنترنت**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020.

ثانياً: الرسائل الجامعية

41. دوبابي هاجر، **التنمية المستدامة والتطورات التكنولوجية الحديثة في الجزائر بين الإمكانات والمتطلبات**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2011.

42. حموش مديحة، **الاتصال الرقمي وتأثيره على الأداء الوظيفي**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، اختصاص: اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020/2019.

43. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

44. عصـــماني خديجة، **إشـــكالية التنمية المســـتدامة في الجزائر**، مذكرة ليســـانس في العلوم الســـياســـية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

45. لعجال ليلى، واقع التنمية وفق مؤشـــرات الحكم الراشـــد في المغرب العربي، مذكرة ماجســـتير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010.

46. مخانية نور اليقين، **أثر استخدام وسائل الاتصال الرقمي على تحسين جودة الاتصال الداخلي – دراسة ميدانية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة**، مذكرة ماســـتر في علوم الإعلام والاتصـــال، اختصـــاص: اتصـــال وعلاقات عامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2024/2023.

ثالثاً: المقالات العلمية

47. إغالون نورة، دور الاتصـــال الرقمي في تنمية الســـياحة بالجزائر، مجلة الاتصـــال والصـــحافة، المدرســـة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2018.

48. دبدوش الهاشـــمي، شـــبكة التواصـــل الاجتماعي في المؤســـســـة الاقتصـــادية، مجلة الجامع في الدراســـات النفسية والعلوم التربوية، العدد 04، الجزائر، 2017.

49. زاوش رضـا، دور الاتصـال الرقمي في تحقيق رضـا الزبون، مجلة المنهل الاقتصـادي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022.

50. مبروك عز الدين، الرقمنة من المنظور التقني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السـياسـية والاقتصـادية، مجلد 57، الجزائر، 2020.

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

51. Alain betoine et d'autres, economie, damo2, Paris, 2001.

52. Mistra, Sustainable Investment - Towards a new Role for Institutional Investors, Stockholm.

53. Nassar Ali, The Role of New Political Culture in Predicting City, csd, USA, 2010.

54. Touati, L. Benchikh, H. (2021). La communication interne facteur stratégique de bien-être au travail cas de la compagnie internationale d'assurance et de réassurance, Internal communication,

a strategic factor in well-being at work, case of the international insurance and **reinsurance company** Revue des sciences administratives et financières, 05 (01).